

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي  
الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية  
الشعبة: علوم اقتصادية  
التخصص: مالية وبنوك  
من إعداد الطالب : معمر نعيمي  
بعنوان :

## قياس تنافسية البنوك التجارية

"دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية"

للفترة 2010 – 2016

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2018/05/15

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور / بوزيد عصام.....(أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا  
الأستاذ / بضيف أحمد.....(أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا  
الدكتور / عياض عادل.....(أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017

# الإهداء

أهدي

ثمرة عملي هذا إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى نبع الجنان  
إلى القلب الطيب (أمي) أمد الله في عمرها و إلى الذي رباني على  
فضيلة و الأخلاق (أبي) العالي رعاه الله

و إلى كل أخوتي و أخواتي و إلى كل الأهل والأقارب

و إلى جميع من مد لي يد العون من قريب أو بعيد

زهيمى محمر

# شكر و عرفان

الحمد لله الذي علم الإنسان بعد جهل وهداه بعد ضلال فالحمد لله على النعم ولجلاله الشكر و الامتنان و الصلاة و السلام على المبعوث فينا رحمة وضياء للعالمين

وأتقدم بشكري و تقديري و عرفاني و امتناني إلى

الأستاذ المشرف أحمد بضيافة

الذي مدى لي يد العون من خلال إرشاداته و توجيهاته السديدة

و كما أشكر جزيل الشكر أعضاء اللجنة على توجيهاتهم و تقييمهم لهذا العمل

و كما أتوجه بالشكر و الامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل

## الملخص:

يعتبر قطاع البنوك إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها اقتصاديات مختلف الدول، وذلك نظرا للدور الهام الذي يلعبه هذا الأخير في تحقيق التطور الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وتزداد أهمية هذا الدور كلما ازدادت فعالية القطاع البنكي التي ترتبط بدرجة كبيرة بمستوى المنافسة القائمة فيه، فالمنافسة القوية بين البنوك تساهم في تطوير القطاع البنكي وتحسين مستوى أدائه وهذا من خلال القدرة التنافسية للقطاع البنكي.

يعاني القطاع المصرفي الجزائري من ضعف كبير في الأداء وعجز عن مواكبة التطورات العالمية في مجال الخدمات البنكية، ولذلك يتناول هذا البحث دراسة وتحليل التنافسية على مستوى القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين (2010-2016) وذلك باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية كنموذج تحليلي لتحليل وقياس تنافسية لعينة البنوك و التي تتكون من أربعة بنوك. وقد توصلنا في نهاية هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي دارت في مجملها حول ضرورة السعي لتوفير الجو التنافسي داخل القطاع المصرفي الجزائري، الأمر الذي سيساعد على تطويره وتحسين مستوى أدائه وبالتالي كسب القدرة على مواجهة التطورات العالمية السريعة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: المنافسة البنكية ، نموذج العائد على حقوق الملكية .

## Summary:

The banking sector one of the main pillars on which the economies of different countries ،and because of the role that the role of the latter in the achievement of economic development and economic development ،and the growing importance of this role the most efficient banking sector are significantly associated level of competition in it.

There is strong competition among banks to contribute to the development of the banking sector and improve the level of performance ،and through competitive banking sector.

Algerian banking sector suffers from a major weakness in the performance and the inability to keep pace with global developments in the field of banking and Malk deals with the study and analysis of competitiveness at the Algerian banking sector، During the period (2010-2016) using the ROE model as an analytical model for the competitive analysis and measurement of a sample of banks consisting of four banks.

We have reached the end of this study ،a set of conclusions and recommendations ، which were held in its entirety on the need to strive to provide competitive air in the Algerian banking sector ،which will help to develop and to improve the performance and gain the ability to cope with the rapid global developments in this area.

**Key words:** competition banks ، model ROE.

الصفحة	قائمة المحتويات
II	إهداء
III	شكر
IV	الملخص
V	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الرموز والاختصارات
IX	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
<b>الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية</b>	
3	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
21	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية
<b>الفصل الثاني: الدراسة الميدانية</b>	
28	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
30	المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها
40	خاتمة
43	المصادر والمراجع
46	الملاحق
58	الفهرس

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
20	مؤشرات قياس المخاطر المصرفية	1-1
25	أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	2-1
30	معدل منفعة الأصول لبنوك العينة خلال الفترة (2010- 2016)	1-2
31	معدل هامش الربح لبنوك العينة خلال الفترة (2010- 2016)	2-2
32	معامل الرفع المالي لبنوك العينة خلال الفترة (2010- 2016)	3-2
33	معدل العائد على الأصول لبنوك العينة خلال الفترة (2010- 2016)	4-2
34	معدل العائد على حقوق الملكية لبنوك العينة خلال الفترة (2010- 2016)	5-2

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
19	يوضح طريقة حساب العائد على حقوق الملكية	1-1
30	يوضح تطور معدل منفعة الأصول AU	1-2
31	يوضح تطور نسبة هامش الربح PM	2-2
32	يوضح تطور نسبة الرافعة المالية EM	3-2
33	يوضح تطور نسبة العائد على الأصول ROA	4-2
34	يوضح تطور نسبة العائد على حقوق الملكية ROE	5-2

## قائمة الاختصارات الرموز

الاختصار	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
BNA	Banque Nationale d'Algérie	بنك الوطني الجزائري
BEA	Banque Externe d'Algérie	بنك الجزائر الخارجي
AGB	Gulf Bank Algeria	بنك الخليج الجزائر
SGA	Societe Generale Algeria	بنك سويسيتي جنرال
AU	Actifs de prestations	منفعة الأصول
PM	Profit margin	هامش الربح
EM	Equity multiplier	الرافعة المالية
ROA	Return On Assets	العائد على الأصول
ROE	Return On Equity	العائد على حقوق الملكية



## قائمة الملاحق

الصفحة	اسم الملحق	رقم الملحق
44	التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر AGB	1
47	التقارير السنوية لبنك سويسيتي جنرال SGA	2
50	التقارير السنوية لبنك الوطني الجزائري BNA	3
52	التقارير السنوية لبنك الجزائر الخارجي BEA	4

مقدمة

## أ- توطئة:

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية وتأثير في نمو اقتصاديات الدول، إذ يحتل هذا القطاع مركزا حيويا في النظم الاقتصادية و المالية لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية التي يتطلبها النمو الاقتصادي.

كما تعتبر البنوك إحدى الدعامات الكبرى الأساسية في بناء الهيكل المالي و الاقتصادي للدول، إذ أنها تعد أجهزة فعالة يعتمد عليها في تطوير وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة في الاقتصاديات التي تعتمد على السوق في تمويلها.

لكن هذا الدور الكبير الذي يلعبه القطاع البنكي في النهوض بإقتصاديات الدول يتوقف على مدى فعالية وتطور هذا القطاع، كما أن هذه الفعالية تساعد على استقطاب الاستثمارات الضرورية لتغطية احتياجات التنمية المحلية وترتبط فعالية القطاع البنكي بمدى وجود المنافسة فيه، حيث أن توفر الجو التنافسي بين البنوك القائمة في القطاع يرفع من فعالية هذا الأخير.

وفي ظل توجه الجزائر إلى اقتصاد السوق ، شهد القطاع المصرفي الجزائري جلة من الإصلاحات وتغيرات وتحولات، وتضم هذه التحولات عدة قوانين وتشريعات جديدة انطلقا من قانون النقد و القرض و ما تبعه من تعليمات تنظيمية و إجرائية و قوانين معدلة وتهدف من خلالها السلطات الجزائرية إلى إيصال النظام البنكي الجزائري إلى مستوى الأنظمة البنكية الدولية وتطويره وتفعيله بالشكل الذي يجعله يواكب التطورات العالمية في مجل بنكي، وهذا ما أدى إلى انفتاح السوق البنكي و أدى إلى ظهور بنوك خاصة إضافة إلى البنوك العمومية الموجودة، مما يعطي جو تنافسي داخل القطاع المصرفي .

ومن هذا المنطلق سترتكز هذه الدراسة على قياس وتحليل تنافسية البنوك داخل القطاع المصرفي الجزائري باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية.

## ب- طرح الإشكالية: من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية

## هل البنوك الخاصة تنافس البنوك العمومية ؟

وبالتالي تفرع عنه أسئلة فرعية تدور حول النقاط التالية :

- 1) هل يوجد سوق تنافسي حقيقي في القطاع المصرفي الجزائري؟
- 2) هل تطورت الحصة السوقية للبنوك الخاصة مقارنة بالبنوك العمومية ؟

## ت- الفرضيات :

في ضوء الإشكالية العامة للدراسة والأسئلة الجزئية، تمت صياغة الفرضيات التالية:

1. يوجد سوق تنافسي حقيقي في قطاع المصرفي الجزائري؛
2. تطور حصص السوقية للبنوك الخاصة ومنافستها للبنوك العمومية.

## ث- أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع البحث له أسباب موضوعية وأخرى ذاتية وهي كالتالي:

1. الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع؛
2. السبب الأساسي لاختيار الموضوع هو لأنه في مجال التخصص ومن المواضيع المهمة التي تخدم المجال المصرفي؛
3. من أسباب التي دفعتنا إلى الدراسة معرفة مدى قدرة تنافسية البنوك العمومية مع البنوك الخاصة.

## ج- أهداف البحث :

تتجلى أهداف البحث فيما يلي:

1. التعرف على مستوى المنافسة في القطاع المصرفي الجزائري؛
2. إبراز المنافسة وفعالية أسلوب التقييم في قياس المنافسة المصرفية؛
3. معرفة أوضاع البنوك التجارية الجزائرية والمؤشرات التي تستخدم في قياس ربحيتها؛
4. الخروج بتوصيات من شأنها المحافظة على أرباح المصارف التجارية وتحسين ربحيتها.

## ح- أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في :

1. نوع التخصص الذي أنتمي إليه، بحكم أن هذا الموضوع له صلة وطيدة بفرع المالية وبنوك؛
2. أيضا الحصول على معارف جديدة و اكتساب خبرة في مجال المنافسة والتحديات المستقبلية؛
3. تنبع كذلك أهمية الموضوع في تسليط الضوء على واقع البنوك العمومية الوطنية في مجابهة البنوك الأجنبية وقدرتها على مسايرة تحديات العولمة المالية.

## خ- حدود الدراسة:

للوصول إلى استنتاجات أكثر دقة و تقترب من الواقع تم وضع حدود وأبعاد لموضوع الدراسة نلخصها فيما يلي:

- الحدود المكانية :** الدراسة تمس قطاع البنوك التجارية الجزائرية وللتشخيص اخترنا البنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي وبنك سويسيتي جنرال وبنك الخليج الجزائري .
- الحدود الزمنية :** من سنة 2010 إلى 2016.

**د- منهج البحث:**

بناءً على طبيعة الإشكالية المطروحة و بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة سيتم استخدام المنهج الوصفي و ذلك في الجانب النظري من الدراسة المتعلق بالأدبيات النظرية والتطبيقية، أما الجانب التطبيقي سيتم اعتماد المنهج التحليلي في دراسة الحالة، مستخدمين في ذلك التحليل والتقييم بعد قياس النسب المالية المكونة لنموذج العائد على حقوق الملكية، وبالاعتماد على برنامج معالجة الجداول Excel إصدار 2007 .

**ذ- مرجعية الدراسة:**

وذلك بالاعتماد على الكتب، أطروحات دكتوراه، رسائل ماجستير، الملتقيات العلمية، مقالات.

**- صعوبات الدراسة:**

1. الدخول إلى البنوك وعدم تعاوهم مع الباحثين، إذ أن أغلب البنوك ترفض استقبال الباحثين و تلبية رغباتهم العلمية؛
2. صعوبة الحصول على وثائق خاصة بالبنك وذلك لوجود السرية في عمل البنوك، مما يؤدي إلى حدوث نقص في دراسة الموضوع.

**ز- هيكل البحث:**

لمعالجة إشكالية البحث المطروحة قسمنا البحث إلى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي، حيث ينقسم كل من الفصلين إلى مبحثين، تناول الفصل النظري كل الأدبيات النظرية الخاصة بالموضوع وكذا الأدبيات التطبيقية السابقة للموضوع.

أما الفصل التطبيقي فتناول دراسة ميدانية في بنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي وبنك سويسيتي جنرال وبنك خليج الجزائري مع الإشارة إلى منهجية الدراسة بذكر الطريقة والأدوات المستخدمة ومجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى ذكر النتائج و تفسيرها، لنصل في النهاية إلى خاتمة البحث التي تضمنت أهم نتائج الفصلين مع التأكد من صحة الفرضيات متبوعة بجملة من التوصيات و الاقتراحات و أخيرا آفاق للبحث.

# الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

## تمهيد:

تعد المنافسة من المفاهيم الاقتصادية التي تم استخدامها في العديد من المجالات المختلفة، إذ أن لها أهمية و دور كبير على مستوى القطاع العام و الخاص و على العديد من المنشآت و المنظمات و من أمثلتها القطاع المصرفي، فوجود جو من المنافسة بين المؤسسات المكونة لأي قطاع اقتصادي، يساعد بشكل كبير في النمو و تطور هذا الأخير بشكل سريع و فعال .

وباعتبار أن القطاع البنكي يلعب دورا كبيرا في النهوض بإقتصاديات الدول ، ويتوقف هذا الدور على مدى فعالية و تطور هذا القطاع، وترتبط فعالية القطاع البنكي بمدى وجود المنافسة فيه، حيث تعتبر المنافسة البنكية وسيلة هامة لتعزيز القدرة التنافسية في قطاع بنكي، والرفع من مستوى جودة الخدمات والمنتجات البنكية المقدمة فيه.

و لقياس المنافسة البنكية يوجد العديد من الأدوات و الوسائل التي تمكننا من دراسة و تحليل و قياس المنافسة بين المؤسسات البنكية التجارية ، و على ضوء ذكر أدوات القياس المستخدمة في قياس تنافسية سوف نخص بالدراسة نموذج العائد على حقوق الملكية لاعتباره المؤشر المستخدم في هذا البحث .

و سنستعرض في هذا الفصل الأدبيات النظرية و التطبيقية، لذلك تم تقسيم الفصل إلى مبحثين :

يتضمن المبحث الأول المنافسة البنكية و طرق قياسها، أما المبحث الثاني فيتضمن الدراسات السابقة .

## المبحث الأول : الأدبيات النظرية

تعد البنوك التجارية من أبرز المنشآت المالية فهي محرك أساسي لدواليب الاقتصاد، من خلال ما توفره من موارد مالية لتنمية مختلف قطاعاته، كما أن البنوك بحاجة لوجود جو من التنافس فيما بينها، وما لهذه المنافسة من أثر على نمو القطاع المالي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام، حيث أن المنافسة تجعل البنوك تتسابق لتقديم أفضل الخدمات والمنتجات البنكية للعملاء بأسهل السبل وأسرعها.

ولهذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى المنافسة والأدوات والوسائل التي تستعملها البنوك للتنافس.

لذا ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مطالب ، يتضمن المطلب الأول مفهوم المنافسة والمنافسة البنكية ، أما في المطلب الثاني نتطرق إلى أنواع المنافسة البنكية و العوامل المؤثرة عليها ، و أخيرا في المطلب الثالث نتطرق إلى طرق قياس المنافسة البنكية .

## المطلب الأول : المنافسة والمنافسة البنكية

تعتبر المنافسة عامل أساسيا في تحسين الكفاءة الإنتاجية لمختلف الأنشطة الاقتصادية، فالمنافسة تساعد بشكل كبير في نمو وتطور القطاع الاقتصادي ومن بينه القطاع البنكي.

### الفرع الأول : مفهوم المنافسة

يرتبط لفظ المنافسة بشكل عام بالتنافس على شيء معين، أو السباق للوصول إلى هدف ما ، وهناك عدة مفاهيم حول مضمون المنافسة ومن أهمها:

تعرف المنافسة هي المضاربة التي يفتعلها المنتجون للسلع المتشابهة بقصد تصريف منتجاتهم وتحقيق أكبر ربح ممكن وكسب أكبر حصة في السوق. وكذلك يراد بها القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف المتمثلة في الربح والنمو والاستقرار والابتكار والتجديد<sup>1</sup>.

ويعرف آدم سميث المنافسة على أنها " عملية ديناميكية أو سلوك تمليه المزاحمة الاقتصادية " ، ويقصد بالمزاحمة هنا ذلك السباق بين المؤسسات الاقتصادية، والتنافس على اختراق السوق والسيطرة عليه في أي مجال اقتصادي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> [www.clubnad.jern.com-le](http://www.clubnad.jern.com-le) 02/02/2018 18:00Pm

<sup>2</sup> سهام بوخلالة، المنافسة البنكية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006 ص 27.



كما يمكن تعريف المنافسة بأنها عبارة عن عملية تهدف إلى تحقيق الفعالية، الحركية والتنمية في أي قطاع اقتصادي، وهذا من خلال الأسعار والتطوير و الرفع من جودة المنتجات...الخ<sup>1</sup>.

وبالتالي يمكننا أن نستنتج تعريف المنافسة على أنها عملية تهدف إلى تحقيق الفعالية والحركية والتنمية والازدهار في أي قطاع الاقتصادي وهذا اعتمادا على وجود السعر والمنتج كعاملين أساسيين في هذه العملية.

### الفرع الثاني : تعريف المنافسة البنكية

المنافسة البنكية هي الوضع الذي يتيح للبنك التعامل مع مختلف الأسواق المصرفية ومع العناصر المحيطة بيه بصورة أفضل من المنافسة، معنى ذلك أن البنك الذي له القدرة على التنافس له ميزة التنافسية تعبر عن مدى قدرته على أداء أعماله بطريقة يعجز منافسه عن القيام بيها<sup>2</sup>.

وتعرف كذلك هي عبارة عن عملية أو تصرف تسلكه مجموعة من المؤسسات التي تقدم المنتجات بنكية، أو منتجات بديلة لها<sup>3</sup>.

ومن خلال ما سبق ذكره يمكننا أن نستنتج بأن المنافسة البنكية هي قدرة البنك على تقديم منتجاته وخدماته للعملاء بطريقة أفضل من منافسيه.

### المطلب الثاني : أنواع المنافسة البنكية وأدواتها

#### الفرع الأول:أنواع المنافسة البنكية

يوجد نوعين أساسيين في المنافسة البنكية وهما:

#### 1- حسب طريقة المنافسة: وتنقسم إلى نوعين المنافسة السعرية والمنافسة غير السعرية.

**1-1 المنافسة السعرية:** وهي منافسة تعتمد على السعر كأساس للتنافس حيث يسعى المنافسون من خلال السعر للحصول على أكبر حصة ممكنة في السوق البنكي عن طريق تخفيض الأسعار<sup>4</sup>.

هذه الحصص تستند إلى دفع فوائد وعمولات على الودائع المختلفة، فبرغم من أن عنصر المنافسة السعرية يكون فعالا ومؤثرا في مختلف الأنشطة الاقتصادية، إلا أنه يتعرض إلى بعض المحددات في مجال العمل المصرفي وذلك لأن القوانين لا تسمح بدفع الفوائد على الودائع الجارية.

<sup>1</sup> سهام بوخلالة، مرجع سبق ذكره، ص28.

<sup>2</sup> طارق طه، إدارة البنوك والمعلومات المصرفية، دار الكتب النشر القاهرة، 2000، ص11.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص11.

<sup>4</sup> المرجع السابق، ص43.

الأسباب التي تمنع من دفع الفوائد على الودائع الجارية كما يلي<sup>1</sup>:

أ- الحد من ارتفاع تكلفة الأموال: يتعرض البنك التجاري إلى مصاريف متعددة من جراء مسكه للحساب الجاري هذا الأخير التي تكون تكلفته أكبر من بقية تكاليف مسك الودائع الأخرى، وعند السماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية فإن تكلفة الأموال التي يتعامل بها البنك تكون كبيرة، لذلك تجد البنوك نفسها في ورطة جراء توظيف أموالها في قروض استثمارية ذات مخاطر عالية لتحقيق عوائد كبيرة وهذا قد يهدد العمل المصرفي، لهذا فإن عدم دفع فوائد على الودائع الجارية يقلل من تكاليف الأموال التي يخسرها البنك.

ب- الحد من المنافسة الهادمة للبنوك: عدم دفع الفوائد على الودائع، يقلل من المنافسة بين البنوك والتي قد تسعى إلى اعتماد سعر الفائدة كأساس منطقي للتنافس في جذب الودائع، وعندها تتنافس هذه البنوك لزيادة سعر الفائدة من جهة، والبحث عن قروض استثمارية تدر عوائد عالية لتغطية هذه النفقات من جهة أخرى، وهذا ما يهدد مستقبل هذه البنوك وتصبح المنافسة هادمة لمستقبل البنوك.

ج- الحد من ارتفاع الفوائد على القروض: إن عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية سيقبل من دفع الفوائد على القروض الممنوحة وهذا نظرا لانخفاض تكلفة الأموال المتاحة للبنوك في حين أنه عند دفع الفوائد على الودائع الجارية ستكون هذه التكلفة عالية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الفوائد على القروض الممنوحة لعملائها لتحقيق عوائد مرضية، لكن هذه القروض الممنوحة تكون مخاطرها عالية كما أنها ستؤثر على معدلات التنمية الاقتصادية.

2-1 المنافسة غير السعرية: وهي لا تركز على السعر، بل تكون باستعمال وسائل أخرى كالإعلان والترويج للخدمات

المقدمة وجودتها وكذا العمل على توفير الراحة للعملاء بهدف جذبهم، ومن أشكال المنافسة غير السعرية نجد مايلي:

أ - إدارة محفظة الاستثمارات للمودعين: ويقصد بيها البيع والشراء للأسهم والسندات التي يمتلكها المودع وتحصيل الأرباح المرتبة عنها<sup>2</sup>.

ب - تحصيل مستحقات العميل: وتكون من خلال تحصيل الصكوك وإتمام عملية التسوية للحسابات دون الحاجة لتداول النقود.

ت - سداد المدفوعات نيابة عن العميل: تقوم البنوك بتسديد ما بذمة العميل عند مطالبة الدائنين بها مثل سداد الفواتير الخاصة بالماء والكهرباء والهاتف والضرائب..... الخ.

ث - استحداث أنواع جديدة من الودائع: سعى البنك إلى خلق الودائع الجديدة وهذا ما يؤدي إلى استقطاب مودعين جدد.

ج - سرعة أداء الخدمة: استخدام التكنولوجيا واستفادة منها وذلك للسرعة واقتصاد الجهد والتكلفة.

<sup>1</sup> سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار أسامة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص 122-123.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص ص 126-12.

2- حسب حالات السوق: توجد ثلاثة أشكال للمنافسة حسب السوق وهي:

2-1- المنافسة التامة (الكاملة) : يتشكل هذا النوع من المنافسة ،عندما تسود السوق مجموعة من الخصائص نذكر منها<sup>1</sup> :

- وجود عدد كبير من المتعاملين في السوق (بائعين و مشتريين) : في هذه الحالة لا يمكن عرض إلا كمية ضئيلة من الكميات المنتجة في السوق ولا يمكن التأثير على سعر المنتج، حيث يسود السوق في هذه الحالة سعر واحد يقبله كل منتج للسلع أو للخدمات.

- التجانس و التماثل التام للسلع و الخدمات المعروضة في السوق : أي أن المنتج معروض من طرف بائع مطابق لمنتج معروض من طرف بائع آخر.

- حرية الدخول و الخروج من السوق : عدم وجود عقبات قد تعيق دخول مؤسسات جديدة للسوق، ولا توجد حواجز أمام مؤسسات للخروج من السوق .

- العلم التام بظروف السوق (شفافية السوق) : بحيث أن كل المنتج أو مستهلك يجب أن تتوفر لديه كل المعلومات عن المنتجات وأسعارها.

2-2-الاحتكار : هو الحالة التي تكون فيها منافسة منعدمة، لذا يمكن اعتباره شكل من أشكال المنافسة المنعدمة.

ويعتبر الاحتكار الحالة النقيضة لحالة المنافسة التامة وهو يتميز بإنتاج منتج واحد للإنتاج سلعة أو خدمة معينة بحيث لا تكون هناك بدائل قرينة السلعة أو الخدمة في حين يقبل عدد كبير من المستهلكين لاقتناء هذه السلعة<sup>2</sup>.

2-3- حالة المنافسة القليلة: منافسة القليلة تعني تلك الحالة التي يسيطر فيها عدد قليل من البنوك الضخمة على حصص كبيرة من

السوق البنكي ويقوم هذا النوع من المنافسة أساسا على مدى إنفراد عدد من المؤسسات على إنتاج أو صناعة ما بغض النظر عن هذه المؤسسات الموجودة في السوق.

### الفرع الثاني: أدوات المنافسة البنكية

إن الهدف الأساسي الذي تتنافس من أجله البنوك التجارية فيما بينها، هو جذب و كسب أكبر عدد ممكن من العملاء، سواء كان هؤلاء العملاء من أصحاب الودائع ، أو من طالب القروض .

<sup>1</sup> سهام بوحلالة، مرجع سبق ذكره، ص44.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص45.

ومن أهم أدوات منافسة مايلي:

### 1 - رأس المال :

يعتبر رأس المال بالنسبة للبنك هو مؤشر لمدى المتانة المالية للبنك، ويعتبر ذرع واقى للمودعين من مخاطر سوء الإدارة والتوظيف، كلما كان رأس مال البنك كبيرا كلما زادت ثقة العملاء في هذا البنك وكلما زاد إقبالهم على التعامل معه<sup>1</sup>. ولهذا تتنافس البنوك على زيادة رأس المال وذلك لكسب عدد اكبر ممكن من العملاء وكسب ثقتهم ومع الأخذ بعين الاعتبار معايير لجنة بازل لكفاية الحد الأدنى لرأس المال وتقرر هذه اللجنة بان تكون نسبة رأس المال البنك إلى مجموعة أصوله بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية (10,5 %) كحد ادني<sup>2</sup>.

### 2 - السعر :

ويعتبر السعر من أهم الأدوات المنافسة والسعر هو القيمة النقدية لمنتوج معين أو خدمة معينة<sup>3</sup>. وفي مجال البنكي، تظهر المنافسة عن طريق السعر فيما يلي :

- أسعار الفائدة على الودائع: تتنافس البنوك على رفع أسعار الفائدة على الودائع من أجل كسب المدخرين بإيداع أموالهم لديها.
- أسعار الفائدة على القروض : وفي القروض تتنافس البنوك على تخفيض الفوائد على القروض وذلك من اجل تشجيع المستثمرين على الاقتراض.

تخفيض العمولة المفروضة على الخدمات الأخرى: تقدم البنوك خدمات على غرار منح القروض وتجميع الودائع وتقدم خدمات أخرى ثانوية، بحيث تتنافس البنوك على وضع أقل العمولة على الخدمات المقدمة من أجل جذب العملاء. و ما يلاحظ على المنافسة عن طريق السعر محدودة نوعا ما، وهذا راجع لمجموعة القواعد واللوائح التي تضعها العديد من الدول العالم لحدود لأسعار الفائدة، بهدف حماية المودعين والبنوك من منافسة الهدامة، وهذا ما يقيد البنوك حرية منافسة بالأسعار.

### 3 - استعمال التكنولوجيا :

تعد التكنولوجيا من أهم الأدوات التي يمكن التنافس عليها واستعمالها لكسب العملاء وذلك بأن كلما استحدث البنك واستعمل تكنولوجيا حديثة وعالية المستوى أدى إلى تقديم خدمات جيدة وسريعة وتسهيل العمليات وما يؤدي إلى كسب العملاء وزيادة ثقتهم بالبنك .

وأصبحت التكنولوجيا هي الأداة الهامة للمنافسة داخل الصناعة البنكية واستعمالها في التوسيع الحصة السوقية للبنك<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> مصطفى رشدي شيحة، الوجيز في الاقتصاد النقدي و المصرفي و البورصات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1998، ص 135.

<sup>2</sup> قوانين بازل 3 هل تمنع أزمة جديدة - الجزء الأول - عن الموقع . <http://www.boursa.info/index.php?option=com> la date:8/02/2018

<sup>3</sup> سهام بوخلالة، مرجع سبق ذكره، ص 48.

<sup>4</sup> ابتهاج مصطفى عبد الرحمان، إدارة البنوك التجارية، دار النهضة العربية، مصر، 1998-1999، ص 181.

#### 4 - تسويق الخدمات :

يعد التسويق المصرفي من بين الأنشطة التي ظهرت حديثا ويتم الاهتمام بها من خلال الاعتماد على الطرق الحديثة والتكنولوجيا في الإعلان والترويج وغيرها، وعليه فلنك البنوك تدرك ما مدى التنافس المتزايد وحتمية الاهتمام بالتسويق لارتقاء إلى جودة الخدمات.

التسويق المصرفي هو الاستمرارية في تقديم الخدمات مصرفية متميزة وبكفاءة عالية بهدف إرضاء العميل وإظهار صورة متميزة للبنك مع تحقيق أقصى أرباح للبنك<sup>1</sup>.

وتستعمل البنوك عدة وسائل لترويج منها الإعلان (كالمصقات الإشهارية) والإعلام (التلفاز والإذاعة و الجرائد ..... الخ)، وتعتمد البنوك على فتح أكبر عدد ممكن من الفروع وانتشارها بشكل واسع بهدف تنافس وتقرّبها من العملاء وتقديم خدمات جيدة للعملاء.

#### 5 - حسن المعاملة :

يلعب العنصر البشري دور كبير في جذب العملاء ويعتمد ذلك على مدى قدرة عمال البنك على حسن المعاملة وحسن الاستقبال وتحاول مع العملاء مما يعطي الثقة والأمان للعملاء لتعامل مع البنك، وتسعى البنوك لتوفير أحسن الوسائل المادية والبشرية لتقدم أحسن الخدمات للعملاء أثناء تواجدهم في البنك وتقديم الراحة لهم، ومن أهم هذه الوسائل<sup>2</sup>:

- توطيد العلاقات مع العملاء؛

- تجهيز قاعات لاستقبال بوسائل حديثة و مريحة؛

- حسن لاستقبال و احترام العملاء؛

- مرافقة البنك لعملائه، والوقوف معهم في الأوقات الصعبة .

### المطلب الثالث: وسائل تحليل وقياس منافسة البنكية

<sup>1</sup> زيدان محمد، دور التسويق المصرفي في زيادة القدرة التنافسية للبنوك، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة الشلف، 2003 ص 08.

<sup>2</sup> نفسه.

ابتكر عدد من الاقتصاديون وسائل وطرق تحليل درجة منافسة في العديد من القطاعات ومنها القطاع البنكي، وتم تقديم عدد من الوسائل والطرق لدراسة مستوى المنافسة بين البنوك .

وسف نتطرق في هذا المطلب لبعض وسائل المستخدمة لدراسة مستوى منافسة وقسمنا هذا المطلب إلى فرعين، الفرع الأول يتضمن أبرز النماذج المستعملة لدراسة مستوى المنافسة، (النموذج SCP)، ونموذج نظرية أسواق القابلة للتنافس، ونموذج - Bresnahan (shaffer)، وخصصنا الفرع الثاني لقياس تنافسية باستخدام النسب المالية ( لنموذج عائد على حقوق الملكية) الذي اعتمدنا عليه في محور دراستنا.

## الفرع الأول : نماذج تحليل وقياس منافسة

من أهم نماذج قياس المنافسة :

### أولاً: نموذج SCP (Structure- Comportement- Performance)

#### 1- المفاهيم الأساسية لنموذج

يستخدم هذا النموذج لتحليل الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات، وذلك بدراسة أثر هيكل السوق على سلوك المؤسسات ومنه على أدائها، لقد تم تطوير هذا النموذج من قبل (Mason) ماسون سنة 1939 ثم من قبل بان (Bain) سنة 1968. لقد حقق هذا النموذج نجاحاً سريعاً يعود لبساطة ووضوح عناصره الرئيسية، كما أن تطبيق هذا النموذج غير متعلق بقطاع معين، إذ يمكن تطبيقه على مختلف القطاعات بما فيها القطاع المصرفي، في حيث تم تطبيقه بشكل كبير خلال الفترة (1970-1980) على مستوى الصناعة البنكية، وتدور الفكرة الأساسية للنموذج scp حول وجود علاقة بين ثلاث عناصر كما يلي<sup>1</sup>:

#### 1-1- هيكل السوق : (Structure)

هيكل السوق هو حجم السوق وحدوده و نسب التركيز فيه، وتؤثر في هيكل السوق عدة عوامل منها : العوامل المتمثلة في المحيط، القوانين التنظيمية، المنافسة، العرض والطلب، شروط الدخول للسوق.....الخ.

يعرف الاقتصادي بان (Bain) هيكل السوق بأنه : " تلك الخصائص التي تنظم السوق، والتي تترك تأثيراً استراتيجياً على طبيعة المنافسة والتسعير داخل ذلك السوق"<sup>2</sup>.

ولقد أدى التطور التكنولوجي والاستعمال لوسائل الإعلام الآلي إلى توسيع معتبر في مجالات الأسواق البنكية و المالية على المستوى العالمي مما أدى إلى إثارة منافسة شديدة بين المؤسسات البنكية المنتمة لهذه السوق.

<sup>1</sup> شريفة جعدي، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية، مذكرة دكتوراه في العلوم المالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014ص70.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص71.

## 1-2- سلوك المؤسسات : (Comportement)

السلوك هو تصرفات السياسية والإستراتيجية المتبعة بهدف الحفاظ على حصته السوقية أو زيادتها من طرف المؤسسات البنكية المتواجدة في السوق.

ومن أهم العوامل التي تجسد سلوك المؤسسات هي إستراتيجيات السعر والتميز والتنوع، بالإضافة إلى الاتفاقات والتحالفات التي قد تحدث بين المؤسسات في مجالات مختلفة، ويتأثر سلوك المؤسسات بهيكل القطاع التي تعمل فيه ويتأرجح سلوك مؤسسة بين سلوك احتكاري وسلوك تنافسي.

## 1-3- أداء المؤسسات : (Performanace)

يقصد به كمية وجودة الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الموجودة في السوق، حيث يتم قياس أداء المؤسسات بمؤشر المردودية، فكلما كان هذا الأخير كبير يعني أن أداء المؤسسة للخدمات جيد والعكس صحيح<sup>1</sup>.

## 1-4- علاقة بين الهيكل والسلوك والأداء:

تتلخص فكرة النموذج SCP لتحليل المنافسة، في وجود علاقة بين هيكل صناعة ما من جهة وبين سلوك وأداء المؤسسات القائمة في هذه الصناعة من جهة أخرى، حيث يرى أصحاب هذا النموذج بأن هيكل الصناعة هو الذي يحدد تصرفات و سلوكيات المؤسسات.

نموذج SCP يقيس المنافسة عن طريق فحص هيكل الصناعة وهناك علاقة طردية بين درجة التركيز في الصناعة ومردودية.

## 2-العناصر المؤثرة على الكفاءة التشغيلية في البنوك حسب نموذج SCP :

هدف هذا النموذج (S.C.P) لدراسة العلاقة بين هيكل السوق والكفاءة المصرفية، وهذا من خلال دراسة عنصرين أساسيين ها :

### 1-2- درجة التركيز :

درجة التركيز تعني تركز الإنتاج في احد القطاعات أو الأسواق عند عدد محدود من المؤسسات وتستخدم درجة التركيز لقياس درجة الاحتكار، حيث كلما ارتفعت درجة تركيز دل على وجود درجة من الاحتكار وكلما انخفضت دل على تغلب القوى التنافسية في السوق<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> سهام بوخلالة، مرجع سبق ذكره، ص55.

<sup>2</sup> شريفة جعدي، مرجع سبق ذكره، ص76.

هناك مؤشرين لقياس درجة التركيز:

- مؤشر **IT** : يرتبط هذا المؤشر بحجم المتعاملين في السوق، وهو عبارة عن مربع إجمالي أحجام كل البنوك مقسوم على مجموع مربعات أحجام كل بنك كما يلي<sup>1</sup>:

$$IT = \frac{(\sum_{i=1}^n \text{taille})^2}{\sum_{i=1}^n (\text{taille})^2}$$

يتم قياس حجم البنك برقم أعماله.

انخفاض قيمة هذا المؤشر يدل على نمو درجة التركيز وإذا كان هذا مؤشر  $IT=1$  نكون أمام سوق احتكار.

مؤشر **I.H.H (Herfindhal- Hirshman)**: ويستعمل هذا المؤشر بشكل واسع في الدول الأمريكية وهو يسمح بتسليط الضوء بشكل أولى على نمو انخفاض درجة التركيز في السوق.

ويعرف مؤشر **I.H.H** بأنه : مجموع مربعات حصص السوق لكل مؤسسة في سوق ما<sup>2</sup>.

$$IHH = \sum_{i=1}^n S_i^2$$

$S_i$  : تمثل حصة السوق للبنك  $i$ ، وهي عبارة عن حاصل قسمة كمية المنتج في البنك  $i$ ، على الكمية الإجمالية المعروضة من المنتج على مستوى القطاع ككل.

ارتفاع مؤشر **IHH** يدل على نمو درجة التركيز وإذا كان  $IHH=1$  نكون أمام حالة احتكار.

## 2-2- شروط أو حواجز الدخول:

تعريف حاجز الدخول لقطاع معين بأنه العقبة التي تمنع المنتجين من الدخول لهذا القطاع وإنشاء مؤسسات جديدة، كما أن المرادوية في هذا القطاع تكون أكثر ارتفاعا من غيره من القطاعات.

تتميز حواجز دخول بأهمية كبيرة في هياكل الأسواق، فإذا كانت حواجز الدخول قوية، فهذا يمكن من تحقيق أرباح كبيرة ويكون هناك احتكار وفي حالة غياب حواجز الدخول تنخفض قدرة المؤسسات في مواجهة المنافسة .

هناك علاقة بين حواجز الدخول ودرجة التركيز، فإذا قل وجود حواجز الدخول في سوق معين تنخفض درجة التركيز في هذا السوق، ما يزيد من مستوى المنافسة والعكس بالعكس.

<sup>1</sup> شريفة جعدي، مرجع سبق ذكره، ص77

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص78



وهناك ثلاث أنواع حواجز الدخول :

- الحواجز التكنولوجية : ويرى البعض بأن التكنولوجيا تساهم في تحقيق اقتصاديات الحجم، وهذا من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات كوسيلة لتخفيض تكاليف العمليات، كما أنها تنشط التمايز و التنوع في المنتجات البنكية .
- الحواجز التنظيمية (القانونية) : وهي الشروط التي يضعها القانون وتفرضها الدولة للدخول للسوق.
- الحواجز اقتصادية: وجود العديد من الحواجز الاقتصادية، و منها على وجه الخصوص ما يلي: وفورات الحجم، تمايز المنتجات البنكية.

### 3- الانتقادات الموجهة لنموذج SCP

من أهم الانتقادات الموجهة لهذا النموذج أن علاقة درجة التركيز والقوة السوقية قد لا تكون طردية حسب ما أشار إليه نموذج S.C.P، فقد بينت دراسة نقدية أن جمود الأسعار ظاهرة لا تقتصر على المستويات العالية من التركيز وإنما قد تحدث عند مستويات منخفضة<sup>1</sup>.

ثانيا : نظرية الأسواق القابلة للتنافس (Théorie de Marchés contestable)

#### 1- أساسيات نظرية الأسواق القابلة للتنافس

ظهرت نظرية الأسواق القابلة للتنافس لتجديد أفكار الاقتصاديين فيما يخص الأسواق البنكية بعد نموذج SCP، وقد قُدم العرض الأساسي لهذه النظرية من طرف PANZAR, BAUMOL و WILING سنة 1982، حيث كان الهدف منها هو الخروج بتحليل جديد لهياكل الأسواق.

تلخص فكرة الأساسية لنظرية الأسواق القابلة للتنافس في أن المنافسة محكمة بحواجز دخول وخروج من السوق، وليس فقط بعدد المؤسسات كما أشار إلى ذلك نموذج SCP، ويقصد بقابلية التنافس في السوق هو دخول والخروج لسوق بدون أي تكاليف، وهذا يعني غياب حواجز الدخول مؤسسات جديدة لسوق وغياب حواجز خروج من السوق وذلك بإنعدام التكاليف غير قابلة للاسترجاع عند الخروج.

وهذه النظرية لها ميزة بغياب الأسعار المرتفعة وأرباح المفرطة التي تحدث في حالة الاحتكار، وكذلك منع تطبيق الأسعار المنخفضة بهدف إزاحة المنافس من السوق<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> شريفة جعدي، مرجع سبق ذكره، ص79.

<sup>2</sup> سهام بوخلالة، مرجع سبق ذكره، ص57.

أما بالنسبة للأسواق المصرفية فيرى البعض أنها ليست قابلة للتنافس، حيث هناك حواجز الدخول وهذه الحواجز قد تكون حواجز قانونية أو اقتصادية، وتتركز نظرية الأسواق القابلة للتنافس على دراسة التكاليف غير قابلة للاسترجاع في السوق المصرفي باعتبارها أهم حواجز الخروج<sup>1</sup>.

**التكاليف غير قابلة للاسترجاع:** تعرف التكاليف غير القابلة للاسترجاع بأنها تكاليف استثمارات التي تولد أرباحاً لفترة طويلة ولكن لا يمكن استرجاعها عند الخروج من الصناعة وهي تعتبر أحد أهم حواجز الخروج، كما أنها تلعب دوراً هاماً و محدداً لقرار المؤسسات بالإقامة في قطاع ما والتكاليف غير قابلة للاسترجاع في البنوك تختلف حسب نوعية الأصل، فالاستثمار في الأصول المادية (كالتجهيزات، المنقولات... إلخ) تولد تكاليف غير قابلة للاسترجاع ضعيفة نسبياً بإعتبار أن البنك مؤسسة خدمية و بالتالي فمبلغ أصوله المادية هو أقل أهمية من غيره من المؤسسات، أما بالنسبة للاستثمار في الأصول المالية، فتميز بين القروض البنكية و الأوراق المالية، حيث تكون التكاليف غير القابلة للاسترجاع أكبر في حالة القروض.

## 2- الانتقادات الموجهة لنظرية الأسواق القابلة للتنافس

وجهت عدة انتقادات للفرضيات التي انطلقت منها نظرية الأسواق القابلة للتنافس، وتمثلت هذه لانتقادات في مايلي<sup>2</sup>:

**2-1- الدخول لا يمكنه أن يكون فورياً:** ففي حالة الدخول للأسواق المالية يتطلب الدخول إلى السوق وقتاً طويلاً، وهذا ما يسمح للمؤسسات القائمة في السوق بالقيام بعمل مضاد والدفاع عن نفسها من الدخول خلال الزيادة في أسعار أسهم مثلاً، وينجم عن ذلك تحمل الداخلين الجدد تكاليف غير قابلة للاسترجاع وبالتالي وجود حواجز عند الدخول والخروج أيضاً.

**2-2- الدخول لا يمكن أن يكون هامشياً وقوياً في وقت واحد:** فإذا كان الدخول هامشياً فإنه لا يشكل خطراً على المؤسسات القائمة في السوق، أما إذا كان الدخول بحجم كبير فإن المؤسسات القائمة سيكون لديها الوقت للقيام بعمل مضاد و المكافحة ضد هذا الدخول الضخم.

**2-3- فرضية أن المنافسة المحتملة تسيطر على الظروف الداخلية للسوق هي فرضية غريبة:** فإذا كان هناك العديد من المؤسسات في سوق ما، فإن هذه المؤسسات لا يمكنها الجهل بمنافسيها الحقيقيين المحتملين وبالتالي فهي تستطيع تبني إستراتيجيات تمكنها من وقاية أنفسها من هذه المنافسة ورفع حصصها السوقية، كما أنها تستطيع أيضاً عقد إتفاقات فيما بينها للوقوف في وجه هذه المنافسة.

## ثالثاً : نموذج ( Bresnahan – shaffer )

### 1- أساسيات نموذج

ظهر نموذج Bresnahan-Shaffer نتيجة لانتقادات التي وجهت للطرق السابقة الذكر من حيث قصورها في قياس درجة المنافسة على مستوى القطاع البنكي وعجزها عن استنتاج الوضع التنافسي من خلال الاعتماد على هيكل السوق.

<sup>1</sup> سهام بوخلالة، المنافسة بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017ص27.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص28.

وتم اقتراح هذا النموذج من طرف العالم Bresnahan سنة 1982 وطبقه shaffer سنة 1989 على القطاع البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية<sup>1</sup>.

يهدف هذا نموذج لقياس درجة المنافسة في قطاع البنكي بشكل مباشر من خلال استعمال معيار تنافسي يرمز له بالرمز ( $\lambda$ )، ويقيس هذا المعيار مدى انحراف الإيراد الحدي للمؤسسة المتوسطة على منحني طلبها بحيث كلما زادت درجة الانحراف دل ذلك على تمتع المؤسسة بقوة سوقية كبيرة تمنحها القدرة على تحكم في السوق.

ويعتمد هذا النموذج على الفرضيات التالية :

❖ السوق هو الذي يحدد السعر التوازني و الكمية التوازنية؛

❖ دالة الطلب تفترض أن المشتريين أحدين للسعر، أي أنهم لا يؤثران عليه؛

❖ دالة العرض يمكن أن تكون دالة عرض تتحدد من خلال قاعدة تنافسية  $P=MC$  (P السعر، MC التكلفة الحدية)، وهذا

ما يدل على تمتع المنتجين بقدر من القوة السوقية.

## 2- حساب وتفسير معامل المنافسة ( $\lambda$ )

يعتبر معامل المنافسة ( $\lambda$ ) أساس هذا النموذج، وهو المحدد الرئيسي للمنافسة، ينطلق النموذج من دالة الإيراد الحدي (MR)

$$\text{حيث : } MR=P+h(Y.\alpha.Q)^2$$

P: يمثل سعر السوق .

Q: كمية الإنتاج الكلي .

Y: يشير إلى المتغيرات الخارجية التي تؤثر على الطلب .

$\alpha$ : يشير إلى المعلمات التي يتعين تقديرها في دالة الطلب .

ومن ثم فدالة الإيراد الحدي المرئي تمك رياضيا كما يلي :

$$MRP = P + \lambda h(Y.\alpha.Q)$$

ومن هذه العلاقة يتضح بأن المعلمة ( $\lambda$ ) تبين الفرق بين دالة الطلب ودالة الإيراد الحدي المرئي، بحيث كلما زاد هذا الفرق كلما

دل ذلك على تزايد القوة السوقية (الاحتكار) ويعتمد هذا النموذج في تقدير المعلمة ( $\lambda$ ) على تقدير نموذج للمعادلات الآتية يضم كل

من دالة الطلب على الخدمات البنكية وعلاقة العرض.

<sup>1</sup> سهام بوخلالة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 35.

2-1- دالة الطلب على الخدمات البنكية :

علاقة رياضية لدالة<sup>1</sup>:

$$Q = \alpha_0 + \alpha_1 P + \alpha_2 Y + \alpha_3 PZ + \alpha_4 Z + \alpha_5 PY + \alpha_6 YZ + e$$

حيث:

Q : تعبر عن كمية الخدمات البنكية وتقاس Q بمقدار الأصول التي تملكها البنوك التجارية .

P : هو سعر الخدمات البنكية ويقاس بالعائد على الأصول .

Y : هو متغير خارجي يمثل الدخل ويعبر عنه بالنتائج المحلي الجمالي .

Z : هو سعر البديل للخدمات البنكية، وهو أيضا متغير خارجي ويمكن أن يمثل بالعائد على الأوراق المالية.

e : يمثل الأخطاء القياسية .

PZ و PY و P فهي تمثل التفاعل الذي يحدث بين المتغيرات Z, Y, P و التي تؤثر على منحى الطلب .

2-2- علاقة العرض:

الشكل الرياضي لعلاقة العرض كما يلي<sup>2</sup>:

$$P = -\lambda Q / (\alpha_1 + \alpha_3 Z + \alpha_5 Y) + (c/Q) (B_1 + B_2 \ln Q + B_3 \ln w_1 + B_4 \ln w_2) - B_5 DQ / (\alpha_1 + \alpha_3 z + \alpha_5 Y) + e$$

وقد افترض في إيجاد هذه العلاقة بأن البنوك هي متلقية للسعر، (أي لا تؤثر عليه) وهذا في أسواق المدخلات .

حيث أن :

C : تمثل إجمالي تكاليف البنوك التجارية .

W2, W1 : متغيرات خارجية تمثل أسعار المدخلات ( أجور العاملين، سعر الفائدة على الودائع ).

<sup>1</sup> سهام بوخلالة، مرجع سبق ذكره، ص35.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص36.

D : هو متغير صوري يبين حالة سوق النفط العالمي من حيث الرواج أو الركود ، لأن ذلك يؤثر على البنوك التجارية بحيث يعتبر النفط عجلة لتحريك الاقتصاد في الكثير من البلدان خاصة المنتجة له ويتم تقدير قيمة D بواحد ( 1 ) في السنوات التي تتميز بارتفاع أسعار النفط وبصفر ( 0 ) فيما عدا ذلك.

ومنه فمعامل المنافسة ( $\lambda$ ) يتحدد من خلال نموذج المعادلات الآنية دالة الطلب على الخدمات البنكية (Q) وعلاقة العرض (P). بعد تقدير معالم هذا النموذج تتحدد قيمة ( $\lambda$ )، وبالتالي يمكن معرفة درجة المنافسة السائدة في القطاع وتتراوح قيمة ( $\lambda$ ) بين الصفر والواحد .

❖ إذا كان  $\lambda = 0$  ، فهذا يعني بأن المؤسسات تتصرف باعتبار أن دالة الإيراد الحدي المرئي متطابقة مع الطلب ، أي أننا أمام منافسة كاملة؛

❖ إذا كان  $\lambda = 1$  ، فهذا يشير إلى وجود قوة سوقية كبيرة أو احتكار بدرجة كبيرة؛

❖ إذا كان  $0 < \lambda < 1$  ، فهذا يشير لوجود منافسة ولكنها غير تامة ، فكلما اقتربت ( $\lambda$ ) من الواحد دل ذلك على الاقتراب من حالة الاحتكار ، وكلما اقتربت ( $\lambda$ ) من الصفر دل ذلك على أن السوق في حالة المنافسة الكاملة.

ويتميز هذا النموذج بصعوبة تطبيقه على القطاعات المصرفية اقل نضجاً، فهو يتطلب عدد كبير من المشاهدات ومعطيات مركزية إجمالية عن القطاع المصرفي، كما أن حساب المؤشر ( $\lambda$ ) يتطلب تقدير عدد كبير المعلمات وهذا ما يحدث في بعض المشاكل القياسية .

### الفرع الثاني: قياس التنافسية باستخدام النسب المالية

تعتبر معايير الأداء من الأدوات التحليلية المفيدة والهامة التي تستخدمها الإدارة لتحليل نتائج الأعمال والأداء الفعلي بقصد تقييم المنشآت ويكون ذلك إما بمقارنة المعايير المعدة على مستوى الصناعة، أو على مستوى المنشآت، أو بالمقارنة مع النتائج التي حققتها المنشآت المماثلة في السنوات السابقة.

ومع التطور المستمر الذي عرفته الصناعة المصرفية فإن القوائم المالية لا تعد قادرة على إعطاء صورة واضحة وعاكسة لآلية العمل المصرفي، وهنا تبرز أهمية التحليل المالي الذي أصبح يستخدم ويستفيد منه كافة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، كالمشاريع والبنوك وشركات التمويل والمستثمرين والمدخرين والشركات التجارية والصناعية .

بالنسبة للبنوك فإن التحليل المالي يعتبر أساساً من أسس التخطيط والرقابة المالية السليمة ويتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوف المالية ودراسة نتائج العمال أو الأداء المالي لتفسيره وتحديد مكامن الضعف والقوة في السياسات المالية المتبعة من قبل المصرف، وكذا يساعد على معرفة مركز البنك وحقيقته وضعه وأين يقف بين بقية البنوك المماثلة ، ويدل على الأخطار التي يمكن أن يواجهها لذا يعد التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> بن ساحة علي ، بوخاري عبد الحميد ، التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2011 ، ص 140 .

ويتم تحليل البيانات والقوائم المالية بطرق مختلفة أهمها :

**1- التحليل الرأسي (Vertical Analysis):** يقوم التحليل الرأسي على أساس دراسة العلاقة بين البنود المالية المختلفة بالقائمة المالية عن فترة زمنية محددة، أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة وبمعنى آخر فإن هذا التحليل يبين الأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية في تاريخ معين<sup>1</sup>.

**2- التحليل الأفقي (Horizontal Analysis):** يقوم التحليل الأفقي على أساس تحليل القوائم المالية لعدد من الفترات المتعاقبة مع اختيار فترة واحدة من تلك الفترات لتكون فترة الأساس، للتعرف على حجم ونوع المتغير الذي يطرأ على عنصر معين أو مجموعة من العناصر وقياس الاتجاه ونوعه وتقييمه<sup>2</sup>.

**3- تحليل النسب (Ration Analysis):** ويتضمن حساب نسب محاسبية خاصة من عنصرين أو أكثر من العناصر الظاهرة في حسابات الدخل والميزانية وذلك لكشف العلاقات بين هذه العناصر.

والنسب المالية تستخدم عادة لقياس الانحرافات المالية للمؤسسة ، ولتحديد نوعية الإدارة لهذه المؤسسة، وتعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي و أكثرها استخداما حيث أن أهميتها تتجلى في كونها أكثر قدرة من القيم المطلقة على التعبير عن حقيقة الوضع المالي للمنشأة.

وضمن هذا الإطار سنتطرق إلى نموذج العائد على حقوق الملكية كوسيلة لقياس الكفاءة المصرفية .

**نموذج العائد على حقوق الملكية لقياس تنافسية البنوك التجارية من خلال تقييم الأداء الكفاءة المصرفية:**

في عام 1972 استنتج دافيد كول نموذج لتقييم أداء البنك ، من خلال تحليل النسب والذي سمي بالنموذج العائد على حقوق الملكية وهذا النموذج يمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة و كذلك مخاطر التشغيل و مخاطر رأس المال .

وأعتبر النموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشرا متكامل لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب مجموعة تتعلق بقياس العائد والربحية ومجموعة تقيس المخاطر المختارة<sup>3</sup>:

**المجموعة الأولى :** يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات ، من خلال نظام متكامل يعرف بنظام ديون ( Dupont system ) ، حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول (ROA) كما يبين قدرة الرافعة المالية (EM) على رفع العائد على حق الملكية (ROE) إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول.

<sup>1</sup> سامر جلدة، مرجع سبق ذكره، ص 156.

<sup>2</sup> خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر، الأردن ، 2003، ص 324.

<sup>3</sup> محمد الجموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر العدد 3، 2005، ص 91-90.

يتمدد مؤشر العائد على الأصول ROA بمؤشرين ها<sup>1</sup>:

1 - هامش الربح (PM) : يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف و يقاس هامش الربح بالعلاقة التالية :

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

2 - منفعة الأصول (AU) : ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل

للأصول، أي إنتاجية الأصول و تقاس منفعة الأصول بالعلاقة التالية:

$$\text{منفعة الأصول} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وعليه فإن : العائد على الأصول (ROA) = هامش الربح (PM) × منفعة الأصول (AU)

وهذه الصيغة تركز الانتباه إل مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيء، فمثلا إذا حققت مؤسسة ما عائداً على الأصول مرتفعاً فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسن في كلا المجالين، بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما.

أما المساهمة الثانية لنموذج (Dupont) هي شرح وتوضيح العلاقة بين العائد على الأصول (ROA) و العائد على حقوق الملكية (ROE)، حيث أن الفرق بين الاثنين (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) و ذلك من خلال ضرب العائد على الأصول (ROA) بالرافعة المالية (EM) أو ما يسمى بمضاعف حقوق الملكية الذي يقاس بالعلاقة التالية<sup>2</sup>:

$$EM \times ROA = ROE$$

مع العلم أن: مضاعف حقوق الملكية = إجمالي الأصول / حقوق الملكية

وبتوضيح المؤشرين المكونان لمؤشر العائد على الأصول فإنه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = (\text{إجمالي الإيرادات} / \text{إجمالي الأصول}) \times (\text{الصافي الدخل} / \text{إجمالي الإيرادات}) \times (\text{إجمالي الأصول} / \text{حقوق الملكية})$$

$$EM \times PM \times AU = ROE \quad \text{أي}$$

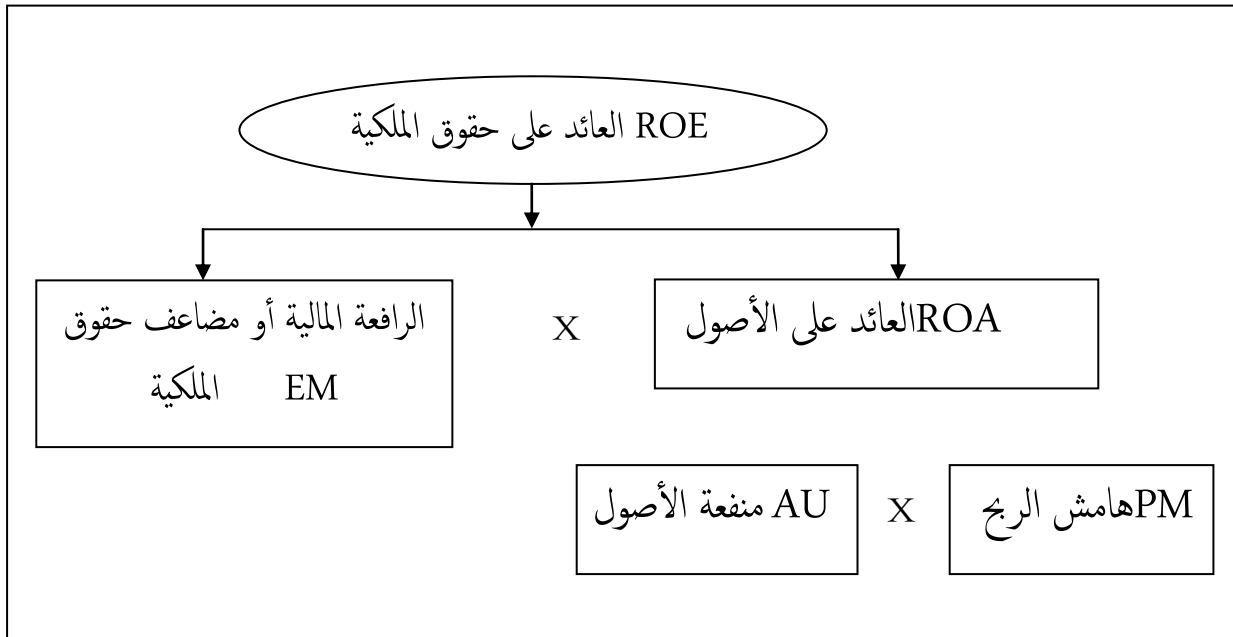
<sup>1</sup> محمد الجموعي قرشي، مرجع سبق ذكره، ص91

<sup>2</sup> Mahmoud Akeel Salamen Al-Mehsen: **Electronic Credit Cards Usage and Their Impact on Bank's Profitability The Rate of Return on owners Equity model** Interdisciplinary journal of contemporary research in business Novembre 2012 VOL 4, NO 7,P831.

تفسر هذه صيغة الأداء بشكل أوضح، فارتفاع أو انخفاض العائد على حقوق الملكية يمكن إرجاعه إلى ارتفاع أو انخفاض العائد على الأصول أو الرافعة المالية أو كليهما، فإذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى ارتفاع قيمة المؤشر الرافعة المالية، فإن ذلك يدل على ارتفاع المخاطرة الناتجة عن الاعتماد الكبير على مصادر خارجية في استثمارات أو توظيفات البنك لدى على المحللين أو المساهمين التعرف على مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء، أما إذا كان الارتفاع بسبب العائد على الأصول والذي يعكس الإدارة الممتازة للأصول فإنه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحللين و المساهمين عن إدارة المؤسسة.

ويمكن تلخيص نموذج العائد على حقوق الملكية في الشكل التالي:

الشكل (1.1) : طريقة حساب العائد على حقوق الملكية (ROE)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مرجع محمد الجموعي قريشي تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر العدد 3، 2005، ص 91-90.

حيث:

**1- العائد على حقوق الملكية (ROE):** يعكس هذا المؤشر ربحية كل دينار من الأموال الخاصة، ويزيد (ROE) عندما يزيد كل من ROA و EM معا أو إحداها.

**2 - العائد على الأصول (ROA):** تعكس هذه العلاقة كل دينار من الأصول كم حقق من الربح، لدى فارتفاع هذا المؤشر يدل على الإدارة المثلى للأصول والتوظيف الكفاء للمصادر المالية عن طريق المفاضلة المدروسة والممتازة لوجه الاستخدامات الأكثر ربحية.

**3- معدل هامش الربح (PM):** (مؤشر PM يسمى مؤشر إدارة التكاليف)، يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة البنك في إدارة والتحكم في تكاليفه سواء خاصة بمرحلة الاستغلال أو خارجه، لدى فكل بنك لا يتحكم في تكاليفه تكون (PM) منخفضة .



4- معدل منفعة الأصول (AU): يعكس هذا المؤشر مدى تحقيق الأصول للربح أو الإيراد، كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دل ذلك على جودة الأصول.

5- معدل معامل الرفع المالي (EM): يقيس هذا المؤشر النسبة بين الأموال الذاتية والأموال الخارجية في البنك، أو صيغة أخرى كم مرة تفوق الأصول حجم حقوق الملكية.

المجموعة الثانية : فهي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه أي مصرف ويمكن قياس المخاطر بنسبة واحدة أو عدة نسب، وذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بمخاطر معينة ويمكن تلخيص بعض النسب للمؤشرات في الجدول التالي<sup>1</sup>:

الجدول (1- 1) : مؤشرات قياس المخاطر المصرفية

المخاطر	النسب
مخاطر الائتمان	مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض
مخاطر السيولة	الودائع الأساسية / إجمالي الأصول
مخاطر سعر الفائدة	الأصول الساسة للفائدة / إجمالي الأصول الخصوم الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول
مخاطر رأس المال	حقوق الملكية / الأصول الخطرة إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول
مخاطر التشغيل	إجمالي المصاريف / عدد العمال

المصدر: محمد الجموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر العدد 3، 2005، ص91.

ويعرف المخاطر على أنه احتمال وقوع حدث مستقبلي بالرغم من أنه لا يمكن تجنب كل المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية إلا أنه في وجود نظام سليم و تسيير عقلاني للمخاطر المحيطة به فيمكن التحكم في هذه المخاطر .

<sup>1</sup> محمد الجموعي قريشي، مرجع سبق ذكره ص92.

أهم المخاطر التي يتعرض لها قطاع بنكي<sup>1</sup>:

- 1- **مخاطر الائتمان** : يكون في حالة عدم استرجاع الأموال المقترضة من طرف الأفراد أو المؤسسات التي منح البنك لها القرض نتيجة عجز هذه الأخيرة عن الوفاء بالدين وفوائده وفقا للتواريخ المحددة لذلك وهنا وجب على البنك تحديد الخطر ومحاولة تغطيته.
- 2- **مخاطر السيولة**: عند جمع الودائع من طرف الجمهور وتوزيعها في شكل قروض، فالخطر يكمن في أن الودائع تكون قصيرة الأجل بينما القروض طويلة الأجل وهذا ما يدفع البنوك إلى تحمل خطر السيولة نتيجة التحويل، وتكون في هذه الحالة إمكانية ارتفاع عمليات المودعين لاسترجاع أموالهم المودعة في البنك.
- 3- **مخاطر معدل الفائدة** : تشير مخاطر معدل الفائدة إلى التغير في صافي دخل فائدة البنك والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة مع التغيرات التي تحدث في معدل الفائدة السوقية.
- 4- **مخاطر رأس المال**: ويرجع إلى عدم كفاية رأس المال لامتناع الخسائر التي يمكن أن تحدث وبالتالي تأتي هذه الخسائر على المودعين والدائنين ولهذا تهتم البنوك المركزية دائما بكفاية رأس المال بالنسبة للبنوك، حيث يعتبر ضمان الحقوق المودعين والدائنين.
- 5- **مخاطر التشغيل**: مخاطر تشغيل البنك ترتبط عن قريب بأعباء وعدد الأقسام أو الفروع وعدد الموظفين، ولأن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك، لذلك فإن النجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك في تقديم الخدمات والمنتجات كفى أم لا.

## المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

### المطلب الأول: دراسة التي لها علاقة بالدراسة الحالية

1 دراسة (Hamidouche Fouzia, 2002) بعنوان<sup>2</sup> :

"Analyse de la concurrence dans l'industrie bancaire compartiment de crédit hypothécaire"

تهدف هذه الدراسة تحليل المنافسة على مستوى بعض البنوك العمومية في مجال قروض الرهن العقاري وذلك باعتماد على نظرية أسواق القابلة للتنافس، من خلال مختلف حواجز الدخول إلى سوق القروض العقارية على مستوى القطاع المصرفي الجزائري.

خلصت هذه الدراسة إلى أن المنافسة في مجال الرهن العقاري بدأت تظهر فيما بين البنوك العمومية خلال السنوات القليلة الماضية (بدءاً من سنة 1998)، حيث لم يعد هذا النوع من قروض حكرًا على الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير، كما أشارت هذه

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد والمخاطرة، دار الجامعة للنشر، السكندرية، 2003، ص73.

<sup>2</sup> Hamidouche Fouzia, Analyse de la concurrence dans l'industrie bancaire compartiment de crédit hypothécaire, these de magister en science de gestion, specialité finance, école supérieure de commerce, Algerie, 2001/2002.

الدراسة إلى أن احتمالات قيام منافسة قوية في هذا المجال تبقى كبيرة خلال السنوات المقبلة، خاصة مع زيادة دخول البنوك الخاصة والأجنبية.

2- دراسة (K. Matthews, Y. Khabar, S. Al-Muharrami, 2006)<sup>1</sup> بعنوان:

### " Market structure and competitive conditions in the Arab GCC banking system"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد هيكل السوق للصناعة البنكية على مستوى دول التعاون الخليجي في الفترة الممتدة ما بين 1993 و 2002، وذلك باستعمال أهم مؤشرات قياس نسبة التركيز السوقي (CRk، HHI)، بالإضافة إلى اختبار القوة لاحتكارية للبنوك خلال نفس الفترة بالاعتماد على إحصائية H من نموذج Panzar&Rosse.

ولخصت النتائج بأن دول : الكويت، السعودية والإمارات تتميز بأسواق بنكية مركزة ولكنها في طريقها لتحقيق وضع أقل تركيز، أما دول قطر والبحرين وعمان فأسواقها تتميز بدرجة عالية من التركيز، و توصلت الدراسة إلى أن البنوك في السعودية والكويت و الإمارات تعمل تحت ظروف المنافسة التامة، والبنوك قطر والبحرين تعمل في ظروف المنافسة احتكارية، أما البنوك في عمان فهي تعمل في ظل حالة احتكار.

3- دراسة (سهام بوخلالة، 2006)<sup>2</sup> بعنوان:

### "المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990"

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل لوضعية المنافسة على مستوى القطاع البنكي الجزائري خاصة في مرحلة بعد إصلاحات 1990 التي تميزت بفتح السوق البنكي، واعتمدت في درستها على نموذج SCP لتحليل المنافسة على مستوى القطاع البنكي الجزائري .

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من نتائج وتوصيات والتي دارت مجملها حول ضرورة السعي لتوفير الجو التنافس داخل القطاع البنكي الجزائري الأمر الذي سيساعد على تطويره وتحسين مستوى أدائه.

<sup>1</sup> Kent Matthews et all, Market structure and competitive conditions in the Arab GCC banking system, Cardiff Economics Working Papers n e 2006/8,UK ,2006.

<sup>2</sup> سهام بوخلالة، المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990، رسالة الماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006.

4- دراسة (احمد سالم خالد الخزعلي، 2008) <sup>1</sup> بعنوان:

"تنافسية البنوك الأردنية التجارية والأجنبية"

تهدف هذه الدراسة لاختبار درجة التنافسية لدى البنوك التجارية العاملة في الأردن الفترة ما بين 1996 و 2006 من خلال عينة مكونة من 17 بنكا منها أربعة بنوك أجنبية وذلك باعتماد على نموذج ( Panzar –Rosse ).

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فرق بين تنافسية المصارف المحلية والمصارف الأجنبية وبين العوامل المؤثرة على كل منهما، كما أظهرت النتائج بأنه يوجد تركيز في السوق المصرفي الأردني، بأن القطاع المصرفي الأردني ينشط في ظروف منافسة احتكارية.

5- دراسة (بوحيدر رقية، 2012) <sup>2</sup> بعنوان:

"إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة"

تهدف هذه الدراسة لدراسة تنافسية البنوك الإسلامية وواقع هذه البنوك الإسلامية في مختلف الدول، وأهم المشاكل والعوائق التي تواجهها، حيث شملت عينة هذه الدراسة سبعة دول مختلفة (البحرين، ماليزيا، السودان، السعودية، قطر، بريطانيا، الجزائر).

وصلت هذه الدراسة إلى أن قطاع البنوك الإسلامية شهد منافسة تختلف شدتها من دولة لأخرى، فهي كبيرة في الأسواق

التنافسية (البحرين، ماليزيا، السودان) بينما تنخفض حدتها في الأسواق غير التنافسية (الجزائر، بريطانيا قطر).

6- دراسة (خحمقاني ياسمين، 2014) <sup>3</sup> بعنوان:

"قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية"

وتهدف هذه الدراسة لقياس الكفاءة المصرفية في البنوك المصرفية في البنوك التجارية خلال فترة الممتدة 2007-2012 وذلك باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية كنموذج تحليل لتغير العلاقة بين الربحية والمخاطر لعينة البنوك والتي تتكون من ثلاثة بنوك (البنك الوطني الجزائري- بنك البركة - بنك الخليج الجزائري).

<sup>1</sup> احمد سالم خالد الخزعلي، تنافسية البنوك الأردنية التجارية والأجنبية، أطروحة دكتوراه تخصص المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، أكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.

<sup>2</sup> بوحيدر رقية، إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة، أطروحة دكتوراه علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012.

<sup>3</sup> خحمقاني ياسمين، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.

و قد خلصت هذه الدراسة إلى أن البنوك محل الدراسة محدودة الكفاءة في تحقيق الربحية و تدني التكاليف ، كما أن الوضعية الحالية للبنوك الجزائرية تتميز بسيطرة القطاع العمومي ، لذا توصي الدراسة السلطات الجزائرية بالعمل على رفع كفاءة البنوك الجزائرية من خلال زيادة استقلاليتها ، و خاصة البنوك العمومية ، و كذا الإرتقاء بكفاءة العنصر البشري و تحديث البنوك.

7- دراسة (زينا سهيل ناصر الدين، 2015) <sup>1</sup> بعنوان:

### "واقع التنافسية في المصارف السورية"

بحثت هذه الدراسة في واقع التنافسية لدى المصارف السورية، من خلال دراسة تطور مؤشرات التنافسية لثلاثة مصارف عاملة في الجمهورية العربية السورية ، المصرف التجاري السوري (مصرف عام)، ومصرف سورية والمهجر (مصرف خاص)، ومصرف سورية الدولي الإسلامي (مصرف إسلامي خاص)، خلال الفترة الممتدة بين 2005-2010، والمقارنة فيما بينها، وتمت دراسة بمؤشرات التنافسية وتحليلها على مستوى المنشأة بمؤشرين مؤشرات موضوعية ومؤشرات ذاتية.

وتوصلت هذه الدراسة أن مصارف الثلاثة تمتلك مصادر ميزة تنافسي.

8- دراسة (سهام بوخلالة، 2017) <sup>2</sup> بعنوان:

### "المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية"

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل درجة المنافسة بين بنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ، من خلال مقارنة نشاط بنك البركة الجزائري بأنشطة البنوك التقليدية العاملة الجزائر سواء كانت بنوكا عمومية أو خاصة، ولتحليل ظروف المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ، وقياس درجتها على مستوى القطاع المصرفي الجزائري، استخدمت مجموعة من أساليب إحصائية والقياسية و التركيز على مؤشر Lerner لقياس القوة السوقية إضافة إلى قياس الكفاءة الفنية للبنوك باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA).

خلصت هذه الدراسة إلى ضعف و انخفاض درجة المنافسة بشكل عام على مستوى القطاع المصرفي الجزائري وذلك بسبب استمرار ارتفاع السلوك احتكاري للبنوك العمومية ، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود منافسة حقيقية بين البنوك الإسلامية ممثلة في بنك البركة الجزائري والبنوك التقليدية في الجزائر.

<sup>1</sup> زينا سهيل ناصر الدين ، واقع التنافسية في المصارف السورية، رسالة الماجستير، تخصص علاقات الدولية، جامعة تشرين، سورية، 2015.

<sup>2</sup> سهام بوخلالة، المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.

### المطلب الثاني : مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

من خلال استعراضنا لبعض الدراسات السابقة التي دارت حول موضوع البحث الحالي و المتمثلة في دراسات عربية وكذلك دراسات أجنبية، توصلنا إلى أن هناك أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والسابقة.

1- أوجه التشابه : تكمن في أن جميع الدراسات اعتمدت على دراسة أحد نماذج لقياس وتحليل تنافسية البنوك .

2- أوجه الاختلاف: هناك العديد من أوجه الاختلاف الدراسة الحالية و الدراسات السابقة من حيث الزمان و المكان، العينة، و المتغيرات.

والجدول الموالي يوضح الاختلاف بينهما .

الجدول (1- 2) : أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة .

الدراسات السابقة	الدراسة الحالية	
تمت الدراسات في بيئة عربية وأجنبية وكانت خلال سنوات مختلفة .	تمت الدراسة الحالية في الجزائر 2018 للفترة الممتدة من 2010 إلى 2016.	من حيث المكان والزمان
تناولت الدراسات السابقة عينات مختلفة أكثر من عينة الدراسة الحالية.	تناولت الدراسة 4 بنوك العاملة في الجزائر.	من حيث العينة
تنوعت الدراسات بين القطاع العام والخاص، كما تنوعت ما بين القطاع الوطني والأجنبي.	تناولت الدراسة القطاع المصرفي الجزائري	من حيث نوع القطاع
تناولت الدراسات السابقة متغيرات مختلفة.	هدفت الدراسة إلى إبراز دور المنافسة بين البنوك التجارية وأثرها على قطاع المصرفي.	من حيث المتغيرات

من إعداد الطالب

## خلاصة الفصل الأول :

حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بالحديث النظرية للموضوع عموماً حيث تطرقنا للمفاهيم المتعلقة بالمنافسة البنكية، وأهم مؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في قياس وتحليل المنافسة البنكية.

كما تبين لنا أن من أهم العوامل التي قد تساعد البنوك على النمو والتطور هو وجود المنافسة فيما بينها، ما يحفزها على تحسين جودة خدماتها وتوسيع نشاطاتها وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية، كم أن الجو التنافسي بين البنوك القائمة في القطاع يرفع من فعالية هذا الأخير ويمنحه القوة والقدرة على التصدي ومواجهة القوى الخارجية، ومن أجل هذا تعمل البنوك على تطوير الخدمات المصرفية القائمة واستحداث خدمات جديدة لزيادة دخولها كمنافس قوي، وذلك من خلال ابتكار خدمات مصرفية جديدة تتماشى مع طلبات الزبائن، كما يجب على البنوك تطوير التكنولوجي المستخدمة باستمرار بإدخال تقنيات وأنظمة الإلكترونية جديدة ومتطورة .

## الفصل الثاني

### الدراسة الميدانية



## تمهيد :

نظرا لزيادة درجة المنافسة في القطاعات الاقتصادية بصفة عامة وفي القطاع المصرفي بصفة خاصة، فإن الاستراتيجيات الحديثة في تحليل تنافسية أصبحت تركز على عمليات تقليل التكاليف وتعظيم الإيراح ومن ثم تحقيق التنافسية من خلال الأداء المصرفي. وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى جانب التطبيقي لهذه الدراسة، والذي سنحاول من خلاله معرفة درجة المنافسة الموجودة في القطاع المصرفي الجزائري وذلك عن طريق قياس وتحليل تنافسية لعينة من البنوك التجارية العاملة على مستوى القطاع المصرفي الجزائري، وذلك باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية وما يحتويه من مؤشرات.

وعليه سنتناول الدراسة التطبيقية في مبحثين، يتضمن المبحث الأول الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة ويتضمن المبحث الثاني عرض وتحليل نتائج الدراسة ومناقشتها.

## المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

تتمحور الدراسة الميدانية بشكل أساسي على دراسة و تحليل نموذج العائد على حقوق الملكية في قياس تنافسية بنوك محل الدراسة، حيث يشتمل هذا المبحث على تحديد الطريقة والأدوات المستعملة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية وتحليلها ومناقشتها، ومن خلالها يتسنى لنا إثبات أو نفي فرضيات وكذلك استنتاج نتائج نهائية للبحث.

### المطلب الأول : مجتمع الدراسة

يعتبر مجتمع الدراسة الركيزة الأساسية لإجراء الدراسة الميدانية والتطبيقية، وهذا من خلال جمع المعلومات اللازمة لقياس وتحليل الآثار المترتبة عن هذه الدراسة .

لذا تتمثل مجتمع الدراسة في القطاع المصرفي الجزائري، حيث قيدت الدراسة على مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، حيث تم اختيار العينة منها وهي أربعة بنوك تجارية عاملة في الجزائر وهذه البنوك (بنك الجزائر الوطني - بنك الجزائر الخارجي سويسبي جنرال- بنك الخليج الجزائر، ومدة الدراسة سبعة سنوات خلال الفترة الممتدة ما بين (2010-2016) وبالاعتماد على التقارير السنوية لهذه البنوك (الميزانية الختامية وجدول حسابات النتائج).

### المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على مصدرين من مصادر جمع المعلومات تمثلت في :

المصادر الثانوية: حيث تم معالجة الجزء النظري للدراسة من خلال الاعتماد على الكتب والأبحاث والمقالات والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

المصادر الأولية: لمعالجة الجانب الميداني من الدراسة، تم الاعتماد على جمع المعطيات الأولية من خلال القوائم المالية للبنوك محل الدراسة .

والبرامج المستخدمة في الدراسة برنامج (EXCEL) إصدار 2010 لمعالجة البيانات وعملية الحساب .

❖ **MICROSOFT OFFICE EXCEL**: وهو احد البرامج الموفرة ضمن حزمة أوفيس وهو مخصص للعمليات الحسابية حيث أنه عبارة أوراق افتراضية يمكن إضافة معادلات حسابية عليها ومن ثم إضافة الأرقام ويقوم البرنامج بالعمليات الحسابية بشكل آلي كما يتم من خلاله ترجمة الأرقام والدوال الرياضية إلى أشكال بيانية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> [http://fr.wikipedia.org/wiki/Microsoft\\_Excel](http://fr.wikipedia.org/wiki/Microsoft_Excel)

## المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها و مناقشتها

يشتمل هذا البحث على مطلبين، المطلب الأول يتعلق بعرض نتائج الدراسة ومناقشتها، وفي المطلب الثاني سنحاول تحليل وتفسير و مناقشة نتائج الدراسة.

## المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة الميدانية

نعرض في هذا المطلب النتائج المتواصل إليها باستخدام المؤشرات المالية .

عرض نتائج قياس مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية

## 1 - معدل منفعة الأصول (AU)

منفعة الأصول = إجمال الإيرادات / إجمالي الأصول

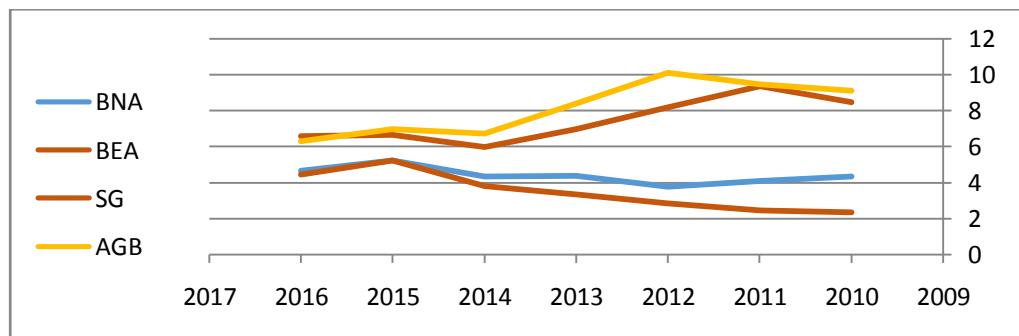
جدول رقم (2-1): معدل منفعة الأصول لبنوك العينة خلال الفترة (2010 - 2016)

الوحدة : %

البنوك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
BNA	4.33	4.08	3.75	4.36	4.34	5.23	4.64	4.39
BEA	2.35	2.44	2.84	3.35	3.81	5.21	4.43	3.49
SG	8.47	9.35	8.17	6.97	5.98	6.67	6.59	7.46
AGB	9.09	9.45	10.10	8.39	6.70	6.95	6.28	8.13

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق

الشكل رقم: (2-1): يوضح تطور معدل منفعة الأصول (AU)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2-1) وبرنامج Excel 2007.

2 - هامش الربح (PM)

هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات

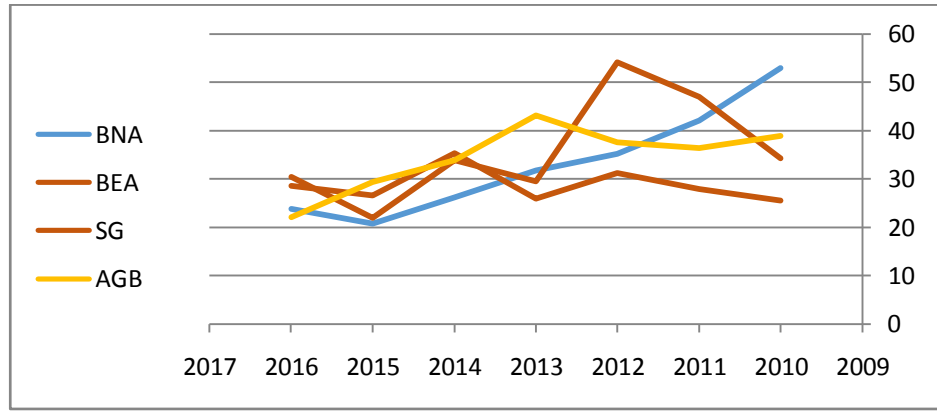
جدول رقم (2-2): معدل هامش الربح لبنوك العينة خلال الفترة (2010 - 2016)

الوحدة : %

البنوك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
BNA	52.93	42.09	35.15	31.69	26.18	20.73	23.78	33.22
BEA	34.31	46.99	54.16	29.53	33.96	21.98	30.42	35.90
SG	25.53	27.87	31.21	25.87	35.28	26.61	28.56	28.70
AGB	38.96	36.42	37.61	43.15	33.83	29.40	22.12	34.49

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق

الشكل رقم: (2-2): يوضح تطور هامش الربح (PM)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2-2) وبرنامج Excel 2007.

3 - مضاعف حقوق الملكية أو الرافعة المالية (EM)

$$\text{الرافعة المالية} = \text{إجمالي الأصول} / \text{حقوق الملكية}$$

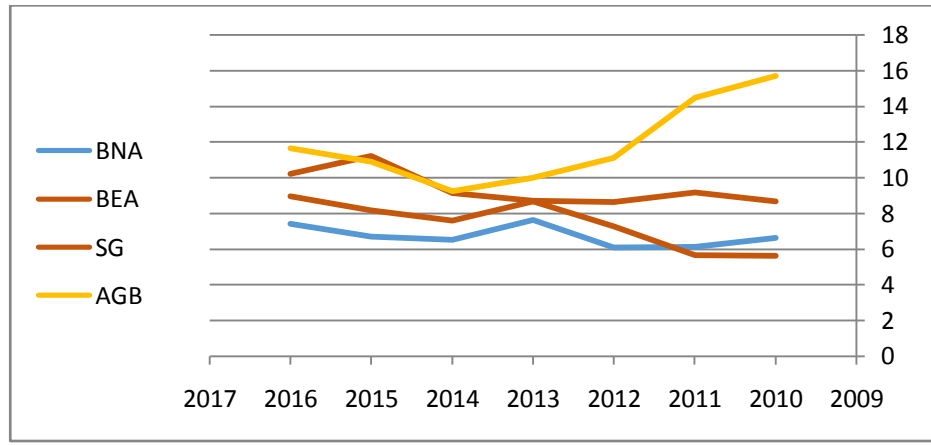
جدول رقم (2-3): معامل الرفع المالي لبنوك العينة خلال الفترة (2010 - 2016)

الوحدة : %

البنوك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
<b>BNA</b>	6.63	6.14	6.09	7.62	6.50	6.70	7.41	6.72
<b>BEA</b>	5.62	5.64	7.26	8.67	7.57	8.17	8.94	7.41
<b>SG</b>	8.68	9.17	8.64	8.70	9.13	11.22	10.20	9.39
<b>AGB</b>	15.68	14.47	11.11	10.01	9.25	10.89	11.65	11.86

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق

الشكل رقم: (2-3): يوضح تطور معدل الرافعة المالية (EM)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2-3) وبرنامج Excel 2007.

4- العائد على الأصول (ROA) :

$$\text{العائد على الأصول} = \text{هامش الربح} \times \text{منفعة الأصول}$$

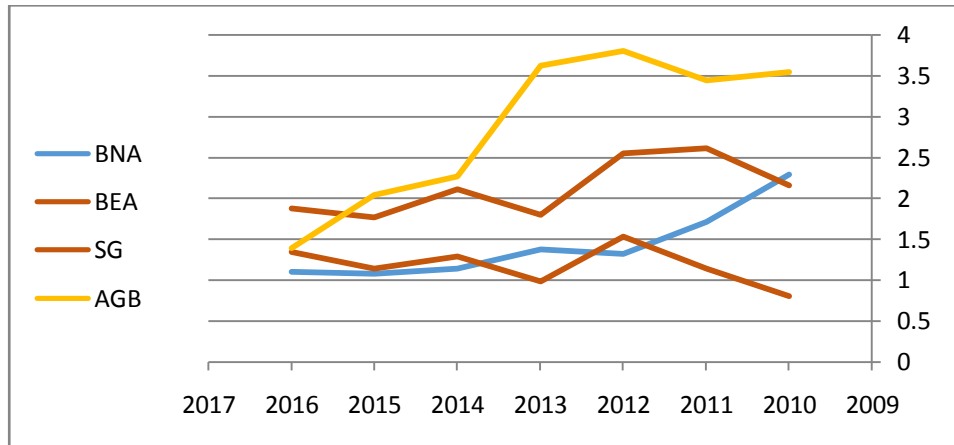
جدول رقم (2-4): معدل العائد على الأصول لبنوك العينة خلال الفترة (2010 - 2016)

الوحدة : %

البنوك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
<b>BNA</b>	2.29	1.71	1.32	1.38	1.14	1.08	1.10	1.43
<b>BEA</b>	0.80	1.14	1.53	0.98	1.29	1.14	1.34	2.17
<b>SG</b>	2.16	2.61	2.55	1.80	2.11	1.77	1.88	2.12
<b>AGB</b>	3.54	3.44	3.80	3.62	2.27	2.04	1.39	2.87

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق

الشكل رقم: (2-4): يوضح تطور معدل العائد على الأصول (ROA)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2-4) وبرنامج Excel 2007.

5 - العائد على حقوق الملكية ( ROE ) :

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{العائد على الأصول} \times \text{الرافعة المالية}$$

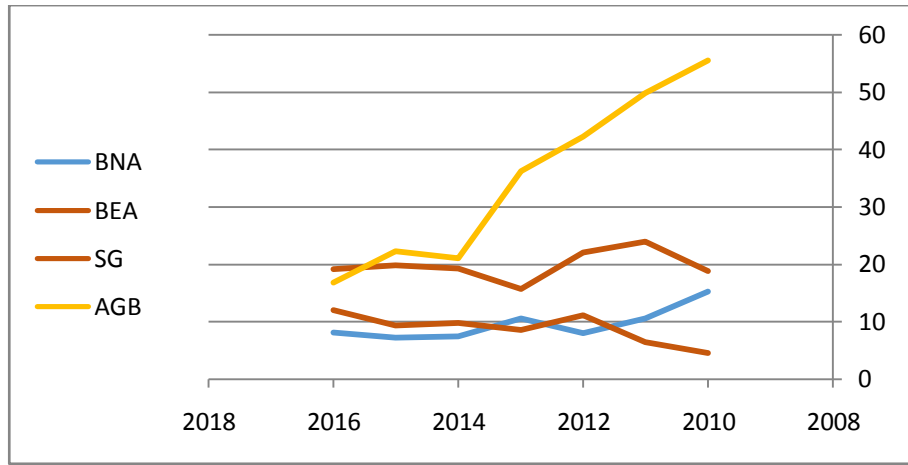
جدول رقم (2-5): معدل العائد على حقوق الملكية لبنوك العينة خلال الفترة (2010 - 2016)

الوحدة : %

البنوك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
BNA	15.18	10.49	8.03	10.51	7.41	7.23	8.15	9.57
BEA	4.49	6.42	11.10	8.49	9.76	9.31	11.97	8.79
SG	18.74	23.93	22.03	15.66	19.26	19.85	19.17	19.80
AGB	55.50	49.77	42.21	36.23	20.99	22.21	16.79	34.81

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق

الشكل رقم: (2-5): يوضح تطور معدل العائد على حقوق ملكية ( ROE )



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2-5) وبرنامج Excel 2007.

## المطلب الثاني : تحليل نتائج الدراسة الميدانية و مناقشتها

### الفرع الأول :تحليل نتائج الدراسة الميدانية

#### ❖ بالنسبة لمؤشر منفعة الأصول :

من خلال جدول (2-1) نلاحظ أن معدل منفعة الأصول في بنك الوطني الجزائري شهد انخفاض خلال سنوات الثلاثة الأولى بداية من سنة 2010 حيث بلغت نسبة منفعة الأصول 4.33% و 4.08% سنة 2011 و 3.75% سنة 2012 و لترتفع إلى 4.36% خلال سنة 2013 و 4.34% سنة 2014 ، وبلغت سنة 2015 أعلى نسبة بنسبة 5.23% و تنخفض سنة 2016 بنسبة 4.64%.

أما بنك الجزائر الخارجي فقد شهد قيم مختلفة وتأخذ شكل تصاعدي بداية من سنة 2010 بنسبة 2.35% إلى غاية سنة 2015 بنسبة 5.21% و تنخفض في سنة 2016 بنسبة 4.43%.

أما بنك سويسيتي جنرال بلغت نسبة العائد على الأصول 8.47% سنة 2010 و ترتفع بنسبة 9.35% خلال سنة 2011 و لتشهد بعدها انخفاض في نسبة العائد على الأصول إلى غاية سنة 2016 بنسبة 6.59% .

أما بنك الخليج الجزائري أظهرت النتائج معدل منفعة الأصول شهدا ارتفاع خلال سنوات الثلاثة الأولى بداية من سنة 2010 حيث بلغت نسبة منفعة الأصول 9.09% و 9.45% سنة 2011 و 10.10% خلال سنة 2012 لتراجع إلى غاية 8.39% خلال سنة 2013 ، و انخفضت بشكل مستمر بداية من سنة 2014 بنسبة 6.70% إلى غاية سنة 2016 بنسبة 6.28% .

من خلال ملاحظة الجدول نرى بنك الخليج الجزائري حقق أعلى نسبة لمعدل منفعة الأصول حيث بلغ متوسط هذا المعدل 8.13% يليه بنك سويسيتي جنرال ب 7.46% و يليه بنك الوطني الجزائري ب 4.39% و أخيرا بنك الجزائر الخارجي ب 3.49%.

#### ❖ بالنسبة لمؤشر هامش الربح :

من خلال جدول رقم (2-2) تظهر نتائج معدل هامش الربح للبنوك خلال فترة الدراسة، نلاحظ أن معدل هامش الربح في بنك الوطني الجزائري شهدا ارتفاع خلال سنة 2010 حيث بلغ 52.93% وكانت أعلى نسبة ، و ليشهد بعدها انخفاض مستمر إلى غاية سنة 2015 بنسبة 21.98% و ليرتفع خلال سنة 2016 بنسبة 23.78%.

أما بنك الجزائر الخارجي فقد حقق معدلات مرتفعة بداية من سنة 2010 بنسبة 34.31% و 46.99% خلال سنة 2011 و 54.16% خلال سنة 2012 ليتراجع سنة 2013 بنسبة 29.53% ، ثم يرتفع سنة 2014 بنسبة 33.96% و ليشهد انخفاض ملحوظ خلال سنة 2015 بنسبة 21.98% و ليعود للارتفاع خلال سنة 2016 بنسبة 30.42%.



أما بنك سويسيتي جنرال فقد عرف ارتفاع بداية من سنة 2010 بنسبة 25.53% و 27.87% سنة 2012 و 31.21% سنة 2012 وليراجع سنة 2013 بنسبة 25.87%، وليعود للارتفاع خلال سنة 2014 بنسبة 35.28%، وليشهد بعدها انخفاض خلال سنتي 2015 و 2016 بنسبتي 26.61% و 28.56% على التوالي .

أما بنك الخليج الجزائري حقق خلال سنة 2010 بنسبة 38.96% لينخفض خلال سنة 2011 بنسبة 36.42% ليشهد بعدها ارتفاع في سنتي 2012 و 2013 بنسبتي 37.61% و 43.15% على التوالي، ويشهد بعدها انخفاض ملحوظ في القيم إلى غاية سنة 2016 بنسبة 22.12% وهي أدنى نسبة خلال سنوات الدراسة .

من خلال ملاحظة الجدول نرى أن معدل هامش الربح مرتفع في بنك الجزائر الخارجي بمتوسط بلغ 35.90% مقارنة ببنك الوطني الجزائري وبنك سويسيتي جنرال وبنك الخليج الجزائري وهذا ما يعكسه متوسط المعامل حيث بلغ في بنك الوطني الجزائري 33.22% وبلغ بنك سويسيتي جنرال 28.70% وبنك الخليج الجزائري 34.49%.

#### ❖ بالنسبة لمؤشر رافعة المالية :

من خلال الجدول (2-3) نرى أن مؤشر رافعة المالية أخذ قيم مختلفة خلال سنوات الدراسة، حيث تراوحت معدلات في البنك الوطني الجزائري بين 6,09% كأدنى معدل رافعة وذلك سنة 2012 و 7,62% كأعلى معدل رافعة المالية سنة 2013، وشهدت تراجع خلال سنوات 2014, 2015 و شهدت ارتفاع سنة 2016 بنسبة 7,41%.

أما بنك الجزائر الخارجي فقد أظهرت نتائج مؤشر الرافعة المالية أن هذه الأخر عرف تراجع خلال سنة 2010 وكانت أدنى معدل 5,62% ليشهد بعض ارتفاعا بنسبة 5,64% سنة 2016 و 7,66% سنة 2012 و 8,67% سنة 2013 ثم عرف تراجع بنسبة 7,57% سنة 2014 وليشهد بعدها تحسن بنسبة 8,94% سنة 2016 وكانت كأعلى معدل خلال سنوات الدراسة .

أما بنك سويسيتي جنرال فقد أظهرت النتائج مؤشر الرافعة المالية أن هذه الأخر شهدا مقاربة خلال سنوات الدراسة وكانت أدنى نسبة 8,68% سنة 2010 ليشهد بعض ارتفاع في نسبة وكانت و كانت أعلى نسبة 11,22% سنة 2015 .

أما بنك الخليج الجزائري فقد عرف معدل رفع المالية ارتفاعا ملحوظ بنسبة 15,68% سنة 2010 وكانت أعلى معدل وليشهد لعضا انخفاض في نسبة 14,47% خلال سنة 2011 وكانت أدنى نسبة 9,25% سنة 2014 وليشهد هذا الانخفاض خلال سنوات 2012 و 2013 وليشهد ارتفاع خلال سنتي 2015 و 2016 بنسبة 10,85% و 11,65% على التوالي .

من خلال ملاحظة الجداول السابقة نرى أن معامل الرفع المالي مرتفع في بنك الخليج الجزائري بنسبة 11,86% مقارنة ببنك الوطن الجزائري وبنك سوسيتي جنرال وبنك الجزائر الخارجي.

#### ❖ بالنسبة لمؤشر العائد على الأصول :

من خلال الجدول رقم (2-4) تظهر نتائج مؤشر العائد على الأصول في الجدول أن البنك الوطني الجزائري عرف قيم مختلفة . سنة 2010 كانت نسبة 2,29% في أعلى نسبة لتشهد بعدها انخفاض في النسب إلى غاية سنة 2016 وكانت نسبة

1,10% وشهدت سنة 2015 أدنى نسبة معدل عائد على الأصول نسبة 1,80%. أما بنك الجزائر الخارجي بلغت نسبة 0,80% خلال سنة 2016 وكانت أدنى نسبة، وليشهد بعدها ارتفاع في نسب إلى غاية سنة 2012 نسبة 1,53% وليشهد بعد ذلك انخفاض في نسبة 0,98% خلال سنة 2013 لتعود للارتفاع بعدها خلال سنوات اللاحقة إلى غاية سنة 2016 بنسبة 1,34% وهي أعلى نسبة خلال سنوات دراسة . أما بنك سويبي جنرال أخذ بنسب شكل تصاعدي بداية من سنة 2010 بنسبة 2,16% إلى غاية سنة 2012 بنسبة 2,55%، لتعرف بعدها تراجع خلال سنة 2013 بنسبة 1,80% عادت للارتفاع في سنة 2016 بنسبة 2,11%، ولتعرف بعد ذلك تراجع خلال سنة 2015 و 2016 بنسبة 1,77% و 1,88% على التوالي. أما بنك الخليج الجزائري فقد أظهرت النتائج أن النسب مرتفعة خلال سنة 2010 و 2011 و 2012 و 2013 بنسب 3,54% و 3,44% و 3,80% و 3,62% على التوالي لتعرف بعدها انخفاض في نسب بشكل ملحوظ إلى غاية سنة 2016 بنسبة 1,39% وكانت أدنى نسبة. بمقارنة البنوك محل الدراسة نلاحظ أن البنك الخليج الجزائري حقق متوسط 2,87% مرتفع مقارنة ببنك الوطني الجزائري الذي حقق 1,43% وبنك الجزائري الخارجي الذي حقق متوسط 2,17% وبنك سويبي جنرال بمتوسط 2,12%.

#### ❖ بالنسبة لمؤشر العائد على حقوق الملكية :

من خلال جدول رقم (2-5) نرى أننا مؤشر عائد على الحقوق ملكية اخذ قيم مختلفة خلال سنوات الدراسة حيث أن معدلات البنك الوطني الجزائري سنة 2010 حقق أعلى عائد بنسبة 15,18% وشهد بعض انخفاض وتذبذب في القيمة والنسب متقاربة وشهدت سنة 2015 أدنى معدل عائد بنسبة 7,23% خلال سنوات الدراسة . أما بنك الجزائر الخارجي فقد ظهرت النتائج أن في سنة 2010 و 2011 نسب منخفضة جدا بنسبة 4,49% سنة 2010 ، 6,42% سنة 2011، ليشهد بعدها ارتفاع ملحوظ في النسب معدل العائد على حقوق ملكية ولتشهد سنة 2011 أعلى عائد بنسبة 11,97% خلال سنوات الدراسة . أما بنك سويبي جنرال فتراجعت النسب فيه ما بين 23,93% أعلى نسبة خلال سنة 2011 و 15,66% كأدنى نسبة خلال سنة 2013 ليشهد بعدها تحسن ملحوظ خلال سنوات 2014 و 2015 و 2016 وكانت خلال سنة 2016 بنسبة 19,17%.

أما بنك الخليج الجزائري فقد أظهرت نتائج مؤشر عائد على حقوق ملكية أن ضد الأخر عرف ارتفاعا خلال سنة 2010 بنسبة 55,50% وكان أعلى نسبة معدل خلال سنوات دراسة ليشهد بعض تراجع بنسبة 49,77% سنة 2011 وبعدها شهد انخفاض في نسبة معدل العائد وسنة 2016 كانت أدنى نسبة بنسبة 16,79%. وبمقارنة البنوك خلال مؤشر العائد على حقوق ملكية نلاحظ أن متوسط نسبة هذا الأخير متفاوتة بين البنوك خلال سنوات الدراسة حيث بلغ المتوسط في البنك الوطني الجزائر 9,57% و 8,79% في البنك الجزائري الخارجي و 19,80% في بنك سويبي جنرال وأما أعلى عائد فحققه بنك الخليج الجزائري ليبلغ متوسط هذا الأخير 34.81% خلال سنوات الدراسة.

الفرع الثاني: تفسير ومناقشة نتائج الدراسة

❖ جانب الإنتاجية AU :

يعكس مؤشر منفعة الأصول مدى تحقيق الأصول للربح ومن خلال بيانات مؤشر إنتاجية الأصول يتضح لنا أن البنوك الأجنبية (AGB،SGA) حققت منفعة أصول أكبر من البنوك المحلية (BEA،BNA) ، مما يوضح أن البنوك الأجنبية حققت ربح من أصول أكبر من البنوك المحلية .

ويعود سبب تحقيق بنوك أجنبية أكبر منفعة أصول من البنوك المحلية ، يعود ذلك أن البنوك الأجنبية لديها حجم الأصول أصغر من حجم الأصول لدى بنوك المحلية ، واستغلال الأمثل للأصول، وهذا ما يؤثر على إنتاجية الأصول .

❖ جانب الكفاءة PM:

يظهر مؤشر هامش الربح مدى كفاءة البنك في إدارة التحكم في التكاليف ،ومن خلال الدراسة يتضح أن نتائج بنوك متقاربة ،مع أفضلية طفيفة لبنك سويسيتي جنرال وكان أكثرهم تحكما ومراقبة في التكاليف وذلك من خلال تدنيه لتكاليف نشاطه مقارنة بالبنوك الأخرى، وقد يعود ذلك لقلة الفروع و الواكالات وبالتالي انخفاض في مستوى التكاليف الثابتة .

❖ جانب الرافعة المالية EM:

يظهر مؤشر الرافعة المالية مدى مخاطرة البنك بأموال الغير لتمويل استثماراته، من خلال الدراسة يتضح لنا أن البنوك الأجنبية (AGB،SGA) أكثر مخاطرة من البنوك المحلية (BEA،BNA)، وذلك لاعتمادها الكبير على الديون للتمويل .

❖ جانب الربحية :

يعكس مؤشران ( ROA ، ROE ) الربحية.

من خلال مؤشرات الربحية ( ROA ، ROE ) نلاحظ أن البنوك الأجنبية (AGB،SGA) أكثر ربحية من البنوك المحلية (BEA،BNA) خلال سنوات الدراسة (2010 – 2016) ، ويعود ذلك إلى الإدارة المثلى للأصول والتوظيف الكفاء للمصادر المالية.

كما بينت مؤشرات الربحية أن البنوك الصغيرة (من حيث حجم الأصول) أكثر مردودية و ربحية من البنوك الكبيرة (من حيث حجم الأصول) ، وهذا ما يوضحه حجم الأصول للبنوك محل الدراسة ، فالبنوك الأجنبية (AGB،SGA) كان حجم أصولها أقل من حجم الأصول لدى البنوك المحلية (BEA،BNA) خلال سنوات الدراسة .

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة تحليل تنافسية بنوك التجارية من خلال الأداء المالي لعينة البنوك والمتمثلة في بنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي باعتبارهما بنوك عمومية وبنك سويسيتي جنرال وبنك الخليج الجزائر باعتبارهما بنوك خاصة، وذلك بإستعمال النسب المالية والمتمثلة في النموذج العائد على حقوق الملكية ومختلف مؤشرات المكونة له، سواء العاكسة لمستوى الربحية أو حتى العاكسة لمدى السيطرة في التكاليف و الاستغلال الأمثل للموارد.

وفي الأخير خلصت هذه الدراسة إلى نتائج التالية :

1. منفعة الأصول للبنوك الأجنبية أكبر من البنوك المحلية ؛
2. نقص كفاءة البنوك في الإدارة والتحكم في التكاليف؛
3. بنوك الأجنبية محل الدراسة أكثر مخاطرة من البنوك المحلية محل الدراسة ؛
4. البنوك الأجنبية أكثر ربحية من البنوك المحلية برغم احتكار بنوك عمومية لنشاط المصرفي .

الخاتمة

تدور إشكالية الموضوع المعالج حول منافسة بنكية في قطاع بنكي الجزائري، في ظل توجه الجزائر إلى اقتصاد السوق وتحرير النشاط البنكي وفتح المنافسة فيه وسماع بنشاط بنوك خاصة وطنية والأجنبية، لأن هذه المنافسة من شأنها أن تساهم بقدر كبير في تطوير النشاط البنكي في الجزائر .

وحاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة : هل البنوك الخاصة تنافس البنوك العمومية في القطاع المصرفي الجزائري ؟

ومن أجل تحقيق ذلك اعتمدنا على عينة من البنوك الناشطة في الجزائر، حيث قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول تناول الدراسة النظرية والتطبيقية للموضوع لهذه الدراسة، أما الفصل الثاني تناول الدراسة الميدانية، بحيث توصلنا إلى جملة من النتائج والتوصيات .

### فمن خلال هذه الدراسة :

#### اختبار الفرضيات:

**الفرضية الأولى:** توصلنا إلى الحكم بعدم صحة هذه الفرضية، حيث لا يمكن اعتبار وجود سوق تنافسي حقيقي في القطاع المصرفي الجزائري وذلك لأن البنوك العمومية مسيطرة على النشاط البنكي وهذا بدوره يؤثر على منافسة داخل القطاع.

**الفرضية الثانية:** توصلنا إلى الحكم بصحة هذه الفرضية، حيث أن البنوك الخاصة تطورت حصصها السوقية في السنوات الأخيرة، ويمكن اعتبارها منافسة للبنوك العمومية رغم سيطرة البنوك العمومية على نشاط البنكي.

#### نتائج البحث:

- ✓ احتكار بنوك عمومية لنشاط المصرفي الجزائري ؛
- ✓ محدودية كفاءة أداء البنوك في القطاع المصرفي الجزائري، وعدم استخدامها الأمثل لمواردها المتاحة وخاصة بنوك العمومية ؛
- ✓ رغم التغيرات والإصلاحات لم ينتج عنها تحرير فعلي لسوق البنكي الجزائري، حيث بقت حصص كبيرة من السوق لصالح البنوك العمومية رغم انضمام عدد متغير من بنوك الخاصة إلى السوق البنكي؛
- ✓ عدم وجود سوق تنافسي حقيقي في القطاع المصرفي الجزائري .

#### التوصيات:

بناء على ما تقدم من نتائج :

- ✓ إعطاء الحرية والصلاحيات للبنوك العمومية وفتح رأس مالها من أجل زيادة المنافسة ؛
- ✓ إعادة تأهيل بنوك العمومية وإعادة وظائفها وخدماتها وعدم اقتصرها على الوظائف الكلاسيكية فقط ؛
- ✓ ترقية وتأهيل الإطار البشري والكفاءة البشرية بما يحقق أهداف البنوك؛

✓ نوصي بتدعيم عملية الإفصاح والشفافية في البنوك الجزائرية من خلال حثها على نشر المعلومات والبيانات المالية والمصرفية الخاصة بما وإعلانها لتكون متاحة للجمهور العام.

#### أفاق البحث:

- ✓ إعادة دراسة موضوع تنافسية بنوك، واستخدام نماذج ومؤشرات أخرى لقياس تنافسية ، كقياس تنافسية بنوك باستخدام نموذج (Bresnahan –shaffer)؛
- ✓ إجراء دراسة تهدف للوقوف على آليات تعزيز القدرة تنافسية كالاندماج المصرفي ودوره في تعزيز القدرة التنافسية.

## قائمة المراجع



أولا الكتب:

1. طارق طه، إدارة البنوك والمعلومات المصرفية، دار الكتب النشر، القاهرة، 2000.
2. سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار أسامة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009.
3. ابتهاج مصطفى عبد الرحمان، إدارة البنوك التجارية، دار النهضة العربية، مصر، 1998-1999.
4. خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر، الأردن، 2003.
5. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.
6. مصطفى رشدي شبيحة، الوجيه في الاقتصاد النقدي و المصرفي و البورصات دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998.

ثانيا: المذكرات الأطروحات:

7. سهام بوخلالة، المنافسة البنكية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006.
8. سهام بوخلالة، المنافسة بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017.
9. شريفة جعدي، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية، مذكرة دكتوراه في العلوم المالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014.
10. خمقاني ياسمين، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.
11. زينا سهيل ناصر الدين، واقع التنافسية في المصارف السورية، مذكرة ماجستير، تخصص علاقات الدولية، جامعة تشرين، سورية، 2015.
12. احمد سالم خالد الخزعلي، تنافسية البنوك الأردنية التجارية والأجنبية، أطروحة دكتوراه تخصص المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، أكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.
13. بوحيدر رقية، إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة، أطروحة دكتوراه علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012.

ثالثا: الملتقيات و المجالات :

14. زيدان محمد ، دور التسويق المصرفي في زيادة القدرة التنافسية للبنوك ، مجلة الباحث ، العدد 02 ، جامعة الشلف ، 2003.
15. بن ساحة علي ، بوخاري عبد الحميد ، التحرير المالي و كفاءة الأداء المصرفي في الجزائر ، مداخلة مقدمة للملتقى الدول الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2011 .
16. محمد الجموعي قريشي ، تقييم أداء المؤسسات المصرفية ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، العدد 3 ، 2005 .

رابعا: المراجع باللغة الأجنبية:

17. Hamidouche Fouzia, Analyse de la concurrence dans l'industrie bancaire compartiment de crédit hypothécaire, these de magister en science de gestion, specialité finance, école supérieure de commerce, Algerie, 2001/2002.
18. Kent Matthews et all, Market structure and competitive conditions in the Arab GCC banking system, Cardiff Economics Working Papers n e 2006/8, UK ,2006.
19. Mahmoud Akeel Salamen Al-Mehsen. Electronic Credit Cards Usage and Their Impact on Bank's Profitability The Rate of Return on owners Equity model Interdisciplinary journal of contemporary research in business Novembre 2012 .

خامسا: المواقع الإلكترونية:

20. [www.clubnad.jern.com](http://www.clubnad.jern.com)-
21. [https://fr.wikipedia.org/wiki/Microsoft\\_Excel](https://fr.wikipedia.org/wiki/Microsoft_Excel)
22. <https://www.bourse.info/index.php?option>
23. <https://www.societe generale.dz>
24. <https://www.agb .dz>
25. [www.bna.dz,index.php](http://www.bna.dz,index.php)
26. <https://www.bea.dz>

الملاحق

## الملحق رقم 01: التقارير السنوية لبنك الخليج AGB

Passif au 31/12/2011

NOTE	RUBRIQUE	31/12/2011	31/12/2010
	Banque centrale, CCP		
2.P1	Dettes envers les institutions financières	235 163	234 822
2.P2	Dettes envers la clientèle	43 726 596	32 617 504
2.P3	Dettes représentées par des titres	6 263 544	5 588 889
2.P4	Impôt courant Passif	1 120 796	713 989
	Impôts Différés Passif		
2.P5	Autres Passifs	8 864 210	4 784 967
2.P6	Comptes de régularisation	545 944	166 626
2.P7	Provisions pour risques et charges	41 016	34 146
	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		
2.P8	Provisions pour Risques Bancaires Généraux	913 120	694 995
	Dettes subordonnées		
2.P9	Capital Social	10 000 000	10 000 000
	Primes liées au capital		
	Réserves légales		166 795 276,67
	Écart d'évaluation		
2.P10	Écart de régularisation	268 340	166 795
2.P11	Report à nouveau	621 452	199 946
	Résultat de l'exercice	2 691 296	2 691 054
	<b>Total Passif</b>	<b>75 211 482</b>	<b>57 388 763</b>

Actif au 31/12/2011

NOTE	RUBRIQUE	31/12/2011	31/12/2010
2.A.1	Caisse, Banque Centrale, Centres des chèques Postaux, Trésor Public	21 013 480	25 906 751
	Actifs financiers détenus à des fins de transaction		
	Actifs financiers détenus disponibles à la vente		
2.A.2	Créances sur les Institutions Financières	21 183	102 082
2.A.3	Créances sur la Clientèle	44 622 412	26 412 155
	Actif détenu jusqu'à l'échéance		
2.A.4	Impôt courant Actif	698 794	513 008
	Impôt différé Actif		
2.A.5	Autres actifs	5 854 505	1 661 445
2.A.6	Comptes de régularisation	160 302	160 302
2.A.7	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	15 675	15 675
	Immuebles de placement		07
2.A.8	Immobilisations corporelles	2 830 837	2 583 180
2.A.9	Immobilisations incorporelles	35 804	27 787
	Écart d'acquisition		
	<b>Total Actif</b>	<b>75 211 482</b>	<b>57 308 763</b>

بنك الخليج الجزائر  
Gulf Bank Algeria

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2012

Milliers de DA

ACTIF	31/12/2012	31/12/2011
1 Caisse, Banques Centrales, Centres des chèques Postaux, Trésor Public	31 721 782	21 013 680
2 Actifs financiers détenus à des fins de transaction		
3 Actifs financiers détenus disponibles à la vente		
4 Prêts et créances sur les Institutions Financières	18 351	21 163
5 Prêts et créances sur la Clientèle	64 949 392	44 622 412
6 Actif détenu jusqu'à l'échéance		
7 Impôt courant Actif	882 001	658 704
8 Impôt différé Actif	48 593	
9 Autres actifs	133 628	5 854 505
10 Comptes de régularisation	3 166 571	160 302
11 Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	15 675	15 675
12 Immeubles de placement		
13 Immobilisations corporelles	4 205 129	2 830 037
14 Immobilisations incorporelles	98 143	35 004
15 Écart d'acquisition		
<b>TOTAL ACTIF</b>	<b>105 239 265</b>	<b>75 211 482</b>

Annexe N° 2 Compte de résultats

NOTE	RUBRIQUE	31/12/2011	31/12/2010
4.R1	Intérêts et produits assimilés	2 796 119	1 993 200
4.R2	Intérêts et charges assimilés	-620 990	-421 856
4.R3	Commissions	4 541 204	3 182 121
4.R4	* Charges/Commissions	-181 007	-1 461 175
	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		
	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	65 804	37 362
4.R6	Charges des autres activités	-1 267	-811
	<b>PROFIT NET BANCAIRE</b>	<b>6 320 933</b>	<b>4 544 341</b>
	Charges générales d'exploitation	-1 840 700	-1 569 871
	Déductions aux Amortissements / immobilisations	-177 595	-73 587
4.R8	<b>RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>	<b>4 302 540</b>	<b>3 000 883</b>
4.R9	Déductions aux provisions et pertes de valeurs sur créances incouvrables	-1 515 032	-978 879
4.R10	Reprise de provisions, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	741 283	722 434
	<b>RESULTAT D'EXPLOITATION</b>	<b>3 528 791</b>	<b>2 744 438</b>
	Gains ou pertes nets sur autres actifs		
	Éléments extraordinaires Produits		
	Éléments extraordinaires Charges		
	<b>RESULTAT AVANT IMPOT</b>	<b>3 528 791</b>	<b>2 744 438</b>
	Impôts sur les résultats et assimilés	937 533	713 389
4.R11	<b>RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>2 591 256</b>	<b>2 031 054</b>

## ANNEXE N° 1 du BILAN au 31/12/2012

Milliers de DA

## ANNEXE N° 2 COMPTE DE RESULTATS

Milliers DA

	31/12/2012	31/12/2011
<b>ENGAGEMENTS</b>		
1 Intérêts et produits assimilés	4 195 108	2 706 119
2 Intérêts et charges assimilés	-781 927	-609 960
3 Commissions	6 377 520	4 341 264
4 Charges/Commissions	-286 914	-181 007
5 Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		
6 Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		
7 Produits des autres activités	59 164	65 804
8 Charges des autres activités		-1 287
9 <b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>	<b>9 562 951</b>	<b>6 320 933</b>
10 Charges générales d'exploitation	-2 684 028	-1 840 790
11 Dotations aux Amortis / Immobilisations	-246 976	-177 595
12 <b>RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>	<b>6 631 947</b>	<b>4 302 548</b>
13 Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	-2 735 998	-1 515 002
14 Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	1 611 799	741 283
15 <b>RESULTAT D'EXPLOITATION</b>	<b>5 507 748</b>	<b>3 528 828</b>
16 Gains ou pertes nets sur autres actifs		
17 Éléments extraordinaires Produits		
18 Éléments extraordinaires Charges		
19 <b>RESULTAT AVANT IMPÔT</b>	<b>5 507 748</b>	<b>3 528 828</b>
20 Impôts sur les résultats et assimilés	-1 508 668	-937 533
21 <b>RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>3 999 080</b>	<b>2 591 296</b>

	31/12/2012	31/12/2011
<b>PASSIF</b>		
1 Banque centrale, CCP		
2 Dettes envers les institutions Financières	135 816	235 163
3 Dettes envers la clientèle	65 459 325	43 726 586
4 Dettes représentées par un titre	10 304 827	6 263 544
5 Impôts courants Passif	1 796 690	1 120 793
6 Impôts Différés Passif		
7 Autres Passifs	5 766 180	8 864 210
8 Comptes de régularisation	4 365 969	545 945
9 Provisions pour risques et charges	279 725	61 016
10 Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		
11 Fonds pour Risques Bancaires Généraux	1 435 535	913 129
12 Dettes subordonnées		
13 Capital	10 000 000	10 000 000
14 Primes liées au Capital		
15 Réserves	397 913	268 348
16 Ecart d'évaluation		
17 Ecart de réévaluation		
18 Report à nouveau	1 298 205	621 452
19 Résultat de l'exercice	3 999 080	2 591 296
<b>TOTAL PASSIF</b>	<b>105 239 265</b>	<b>75 211 482</b>

## ANNEXE N°1 du bilan au 31/12/2014

Milliers de DA

	31/12/2014	31/12/2013
<b>ACTIF</b>		
1 Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	60 230 137	46 775 312
2 Actifs financiers détenus à des fins de transaction		
3 Actifs financiers détenus disponibles à la vente		
4 Prêts et créances sur les institutions financières	83 740	24 376
5 Prêts et créances sur la clientèle	101 162 236	81 240 932
6 Actif détenue jusqu'à l'échéance		
7 Impôt courant actif	1 577 683	1 407 058
8 Impôt différé actif	100 359	89 485
9 Autres actifs	152 829	124 306
10 Comptes de régularisation	3 524 031	2 228 363
11 Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	15 675	15 675
12 Immeubles de placement		
13 Immobilisations corporelles	9 820 065	6 915 727
14 Immobilisations incorporelles	152 695	141 300
15 Ecart d'acquisition		
<b>TOTAL ACTIF</b>	<b>176 819 451</b>	<b>138 962 534</b>

PASSIF	31/12/2014	31/12/2013
1 Banque centrale, CCP		
2 Dettes envers les institutions financières	2 170	32 024
3 Dettes envers la clientèle	122 863 971	91 645 524
4 Dettes représentées par un titre	12 955 879	12 793 331
5 Impôts courants Passif	1 686 029	1 873 911
6 Impôts Différés Passif		
7 Autres Passifs	9 529 897	7 450 637
8 Comptes de régularisation	7 634 497	4 754 711
9 Provisions pour risques et charges	368 307	272 340
10 Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		
11 Fonds pour Risques Bancaires Généraux	1 402 123	1 199 395
12 Dettes subordonnées		
13 Capital	10 000 000	10 000 000
14 Primes liées au Capital		
15 Réserves	849 620	597 867
16 Ecart d'évaluation		
17 Ecart de réévaluation		
18 Report à nouveau	5 516 534	3 307 722
19 Résultat de l'exercice	4 010 423	5 035 072
<b>TOTAL PASSIF</b>	<b>176 819 451</b>	<b>138 962 534</b>

ENGAGEMENTS	31/12/2014	31/12/2013
1 Intérêts et produits assimilés	7 401 970	5 632 742
2 Intérêts et charges assimilés	- 1 200 424	- 1 051 914
3 Commissions	4 446 515	6 009 646
4 Charges/Commissions	- 73 335	- 95 624
5 Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		
6 Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		
7 Produits des autres activités	4 868	25 468
8 Charges des autres activités		
9 <b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>	<b>10 579 594</b>	<b>10 520 317</b>
10 Charges générales d'exploitation	- 3 930 724	- 3 206 837
11 Dotations aux Amortis / immobilisations	- 560 426	- 373 561
12 <b>RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>	<b>6 088 444</b>	<b>6 939 919</b>
13 Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	- 902 610	- 1 036 210
14 Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	180 495	684 983
15 <b>RÉSULTAT D'EXPLOITATION</b>	<b>5 366 329</b>	<b>6 588 692</b>
16 Gains ou pertes nets sur autres actifs		
17 Eléments extraordinaires Produits	10 657	
18 Eléments extraordinaires Charges	- 17682	
19 <b>RÉSULTAT AVANT IMPÔT</b>	<b>5 359 304</b>	<b>6 588 692</b>
20 Impôts sur les résultats et assimilés	- 1 348 881	- 1 553 619
21 <b>RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>4 010 423</b>	<b>5 035 072</b>

ACTIF	Note	31/12/2016	31/12/2015
1 Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	29 544 542	49 344 833
2 Actifs financiers détenus à des fins de transactions			
3 Actifs financiers détenus disponibles à la vente			
4 Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	18 351 676	9 141 893
5 Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	117 870 551	104 883 046
6 Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	5 131 507	
7 Impôt courant Actif	2.A.5	1 372 832	1 273 345
8 Impôt différé Actif	2.A.6	164 383	147 638
9 Autres actifs	2.A.7	32 957	36 144
10 Comptes de régularisation	2.A.8	708 244	650 500
11 Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675
12 Immeubles de placement			
13 Immobilisations corporelles	2.A.10	15 989 552	11 698 836
14 Immobilisations incorporelles	2.A.11	200 495	185 601
15 Ecart d'acquisition			
<b>TOTAL ACTIF</b>		<b>189 382 415</b>	<b>177 377 511</b>

PASSIF	Note	31/12/2016	31/12/2015
1 Banque Centrale, CCP			
2 Dettes envers les Institutions Financières	2.P.1	-	-
3 Dettes envers la clientèle	2.P.2	136 255 900	125 339 056
4 Dettes représentées par un titre	2.P.2	11 574 456	11 947 410
5 Impôts courants Passif	2.P.3	1 330 377	1 707 388
6 Impôts Différés Passif			
7 Autres Passifs	2.P.4	8 675 252	8 486 515
8 Comptes de régularisation	2.P.5	4 886 720	5 207 981
9 Provisions pour risques et charges	2.P.6	406 055	340 929
10 Subventions d'équipement autres subventions d'investissements			
11 Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	1 550 243	1 395 460
12 Dettes subordonnées			
13 Capital	2.P.8	10 000 000	10 000 000
14 Primes liées au Capital			
15 Réserves	2.P.9	1 000 000	1 000 000
16 Ecart d'évaluation			
17 Ecart de réévaluation			
18 Report à nouveau	2.P.10	11 071 620	8 324 337
19 Résultat de l'exercice	2.P.11	2 631 793	3 628 435
<b>TOTAL PASSIF</b>		<b>189 382 415</b>	<b>177 377 511</b>

ENGAGEMENTS	Note	31/12/2016	31/12/2015
1 Intérêts et produits assimilés	4.R.1	9 469 204	10 025 265
2 Intérêtset charges assimilés	4.R.2	- 1 373 411	- 1 274 825
3 Commissions	4.R.1	2 383 515	2 227 118
4 Charges/Commissions	4.R.2	- 119 164	- 163 666
5 Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-
6 Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		-	-
7 Produits des autres activités	4.R.1	43 242	85 886
8 Charges des autres activités		-	-
9 <b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>	<b>4.R.3</b>	<b>10 403 387</b>	<b>10 899 778</b>
10 Charges générales d'exploitation	4.R.4	- 4 993 743	- 4 804 771
11 Dotations aux Amortis / immobilisations	4.R.5	- 1 029 994	- 889 621
12 <b>RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>4 379 650</b>	<b>5 205 385</b>
13 Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.6	- 722 235	- 501 213
14 Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupérations sur créances amorties	4.R.6	3 815	201 292
15 <b>RÉSULTAT D'EXPLOITATION</b>		<b>3 661 230</b>	<b>4 905 464</b>
16 Gains ou pertes nets sur autres actifs		5 833	9 413
17 Eléments extraordinaires Produits	4.R.7	-	-
18 Eléments extraordinaires Charges	4.R.8	-	-
19 <b>RÉSULTAT AVANT IMPÔT</b>		<b>3 667 064</b>	<b>4 914 877</b>
20 Impôts sur les résultats et assimilés		- 1 035 271	- 1 286 442
21 <b>RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>4.R.9</b>	<b>2 631 793</b>	<b>3 628 435</b>

## الملحق رقم 02: التقارير السنوية لبنك سويسيتي جنرال SGA

## TABLEAU DES COMPTES DE RÉSULTAT

Unité : 000 DZD				
LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2011	MONTANT 2010	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	8 870 892	7 803 870	1 064 738
Intérêts et charges assimilés	4.2	-267 941	-619 469	2 548
Commissions (produits)	4.3	6 295 828	4 038 833	2 257 805
Commissions (charges)	4.4	-77 294	-62 285	-15 009
Produits des autres activités		495 296	1 528 978	-1 048 742
Charges des autres activités		-487 074	-435 414	-52 000
<b>Produit net bancaire</b>		<b>14 152 945</b>	<b>11 994 956</b>	<b>2 158 089</b>
Charges générales d'exploitation	4.5	-9 982 289	-9 309 211	-677 078
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles		-651 471	-436 076	-15 395
<b>Résultat brut d'exploitation</b>		<b>7 819 185</b>	<b>6 983 669</b>	<b>1 468 838</b>
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.6	-3 436 125	-2 619 247	-825 808
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.6	1 964 724	1 404 842	509 882
<b>Résultat d'exploitation</b>		<b>6 047 794</b>	<b>4 967 466</b>	<b>1 149 201</b>
Éléments extraordinaires (Produits)		0	0	0
Éléments extraordinaires (Charges)		0	0	0
<b>Résultat avant impôt</b>		<b>6 047 794</b>	<b>4 967 466</b>	<b>1 149 201</b>
Impôts sur les résultats et assimilés	4.7	-1 983 072	-1 686 838	-307 018
<b>Résultat net de l'exercice</b>		<b>4 064 722</b>	<b>3 277 827</b>	<b>832 896</b>

Unité : 000 DZD

## ACTIF

Unité:000 DZD				
LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2012	MONTANT 2011	VARIATION
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	52 841 513	35 211 911	17 629 602
Actifs financiers disponibles à la vente		74 703	74 703	0
Prêts et créances sur les institutions financières	2.2	39 635 781	13 324 785	26 310 995
Prêts et créances sur la clientèle	2.3	102 966 504	111 745 712	-8 779 208
Impôts courants - Actif		1 931 296	1 629 944	301 352
Impôts différés - Actif		1 420 352	903 676	516 676
Autres actifs	2.4	161 267	560 517	-399 249
Comptes de régularisation - Actif	2.4	1 605 367	1 697 964	-92 597
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.5	15 675	15 675	0
immobilisations corporelles	2.6	1 737 157	1 849 387	-112 230
Immobilisations incorporelles	2.6	95 866	42 620	53 246
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>		<b>202 485 482</b>	<b>167 056 894</b>	<b>35 428 588</b>

## TABLEAU DES COMPTES DE RÉSULTAT

Unité:000 DZD				
LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2012	MONTANT 2011	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	8 765 695	8 870 691	-104 995
Intérêts et charges assimilés	4.2	-926 452	-907 941	-18 511
Commissions (produits)	4.3	7 488 481	6 295 828	1 192 653
Commissions (charges)	4.4	-77 835	-77 194	-641
Produits des autres activités		307 878	459 236	-151 358
Charges des autres activités		-178 807	-487 674	308 867
<b>Produit net bancaire</b>		<b>15 378 961</b>	<b>14 152 945</b>	<b>1 226 015</b>
Charges générales d'exploitation	4.5	-5 936 046	-5 982 289	46 244
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles		-486 675	-651 471	164 796
<b>Résultat brut d'exploitation</b>		<b>8 956 240</b>	<b>7 519 185</b>	<b>1 437 055</b>
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.6	-4 745 033	-3 436 115	-1 308 918
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.6	2 816 993	1 964 724	852 268
<b>Résultat d'exploitation</b>		<b>7 028 199</b>	<b>6 047 794</b>	<b>980 405</b>
Éléments extraordinaires (Produits)		0	0	0
Éléments extraordinaires (Charges)		0	0	0
<b>Résultat avant impôt</b>		<b>7 028 199</b>	<b>6 047 794</b>	<b>980 405</b>
Impôts sur les résultats et assimilés	4.7	-1 858 945	-1 692 072	-166 873
<b>Résultat net de l'exercice</b>		<b>5 169 254</b>	<b>4 355 723</b>	<b>813 531</b>

## ACTIF

Unité : 000 DZD				
LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2011	MONTANT 2010	VARIATION
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	35 211 911	26 415 066	8 796 845
Actifs financiers disponibles à la vente		74 703	74 703	-49 857
Prêts et créances sur les institutions financières	2.2	13 324 785	11 453 886	1 870 899
Prêts et créances sur la clientèle	2.3	111 745 712	104 829 904	6 915 808
Impôts courants - Actif		1 629 944	1 357 065	272 879
Impôts différés - Actif		903 676	486 805	416 871
Autres actifs	2.4	560 517	1 390 466	-829 949
Comptes de régularisation - Actif	2.4	1 697 964	14 475 349	-12 777 385
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.5	15 675	15 675	0
immobilisations corporelles	2.6	1 849 387	2 612 405	-763 018
Immobilisations incorporelles	2.6	42 620	89 185	-46 574
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>		<b>167 056 894</b>	<b>158 225 705</b>	<b>8 831 189</b>

## PASSIF

Unité : 000 DZD				
LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2011	MONTANT 2010	VARIATION
Banque centrale		0	0	0
Dettes envers les institutions financières	2.7	220 957	366 491	-145 533
Dettes envers la clientèle	2.8	123 816 897	339 299 431	-215 482
Dettes représentées par un titre	2.9	8 111 659	8 317 997	-206 338
Impôts courants - Passif		2 137 164	1 829 688	307 476
Impôts différés - Passif		0	22 327	-22 327
Autres passifs	2.10	3 914 878	2 821 555	1 093 323
Comptes de régularisation - Passif	2.10	4 349 563	13 580 858	-9 231 295
Provisions pour risques et charges		622 624	150 924	471 700
Fonds pour risques bancaires généraux	2.11	4 444 638	4 670 878	-226 240
Dettes subordonnées		0	0	0
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au capital		0	0	0
Réserves		4 931 450	3 353 623	1 577 827
Écart de réévaluation		0	0	0
Report à nouveau (+/-)		388 082	388 082	0
Résultat de l'exercice		4 355 723	3 422 827	932 896
<b>TOTAL DU PASSIF</b>		<b>167 056 894</b>	<b>158 225 705</b>	<b>8 831 189</b>

## PASSIF

Unité:000 DZD				
LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2012	MONTANT 2011	VARIATION
Banque centrale		0	0	0
Dettes envers les institutions financières	2.7	132 101	220 957	-88 856
Dettes envers la clientèle	2.8	153 408 358	123 816 897	29 591 461
Dettes représentées par un titre	2.9	7 821 607	8 111 659	-290 052
Impôts courants - Passif		2 375 621	2 145 885	229 737
Impôts différés - Passif		0	0	0
Autres passifs	2.10	2 549 461	3 914 878	-1 365 418
Comptes de régularisation - Passif	2.10	8 456 563	4 349 563	4 107 000
Provisions pour risques et charges		622 624	150 924	471 700
Fonds pour risques bancaires généraux	2.11	4 444 638	4 670 878	-226 240
Dettes subordonnées		0	0	0
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au capital		0	0	0
Réserves		7 505 255	4 931 450	2 573 805
Écart de réévaluation		0	0	0
Report à nouveau (+/-)		388 082	388 082	0
Résultat de l'exercice		4 355 723	3 422 827	932 896
<b>TOTAL DU PASSIF</b>		<b>202 485 482</b>	<b>167 056 894</b>	<b>35 428 588</b>

## Actif

Unité : 000DZD

LIBELLÉ	NOTE	2014	2013	VARIATION
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	80 916 328	70 247 631	10 668 697
Actifs financiers détenus à des fins de transaction		0	0	0
Actifs financiers disponibles à la vente	2.2	5 504 964	74 703	5 430 261
Prêts et créances sur les institutions financières	2.3	33 444 177	32 979 224	464 953
Prêts et créances sur la clientèle	2.4	117 035 242	112 917 823	4 117 419
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		0	0	0
Impôts courants - Actif		1 785 578	2 138 059	-352 482
Impôts différés - Actif		710 605	1 272 419	-561 814
Autres actifs	2.5	218 937	261 628	-42 691
Comptes de régularisation - Actif	2.5	1 936 084	909 028	1 027 056
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.6	15 675	15 675	0
Immuebles de placement		0	0	0
Immobilisations corporelles	2.7	1 529 001	1 617 253	-88 252
Immobilisations incorporelles	2.7	241 725	172 069	69 656
Ecart d'acquisition		0	0	0
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>		<b>243 338 316</b>	<b>222 605 512</b>	<b>20 732 804</b>

## Passif

Unité : 000DZD

LIBELLÉ	NOTE	2014	2013	VARIATION
Banque centrale		0	0	0
Dettes envers les institutions financières	2.8	41 283	40 803	479
Dettes envers la clientèle	2.9	194 360 367	175 898 919	18 461 448
Dettes représentées par un titre	2.10	3 636 413	6 237 234	-2 600 821
Impôts courants - Passif		1 816 436	1 124 983	691 454
Impôts différés - Passif		0	57 287	-57 287
Autres passifs	2.11	1 390 367	3 878 173	-2 487 806
Comptes de régularisation - Passif	2.11	10 631 832	6 993 370	3 638 461
Provisions pour risques et charges		800 999	647 375	153 625
Subventions d'équipement autres subventions d'investissement		0	0	0
Fonds pour risques bancaires généraux	2.12	3 303 122	4 332 778	-1 029 656
Dettes subordonnées		0	0	0
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au capital		0	0	0
Réserves	2.13	12 220 466	9 374 509	2 845 957
Ecart d'évaluation		0	0	0
Ecart de réévaluation		0	0	0
Report à nouveau (+/-)		0	0	0
Résultat de l'exercice (+/-)		5 137 029	4 020 080	1 116 949
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>		<b>243 338 316</b>	<b>222 605 512</b>	<b>20 732 804</b>

## Tableau des comptes de résultat

Unité : 000DZD

LIBELLÉ	NOTE	2014	MONTANT 2013	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	12 016 779	9 034 060	2 982 719
Intérêts et charges assimilés	4.2	-1 142 054	-724 724	-417 331
Commissions (produits)	4.3	2 366 899	6 320 463	-3 953 564
Commissions (charges)	4.4	-57 778	-60 895	3 118
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		0	0	0
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente		0	0	0
Produits des autres activités		174 091	180 891	-6 800
Charges des autres activités		-48 484	-84 397	35 913
<b>Produit net bancaire</b>		<b>13 309 454</b>	<b>14 665 399</b>	<b>-1 355 946</b>
Charges générales d'exploitation	4.5	-4 244 047	-6 293 475	2 049 429
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles		-441 531	-431 140	-10 691
<b>Résultat brut d'exploitation</b>		<b>8 623 876</b>	<b>7 940 784</b>	<b>683 092</b>
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.6	-4 614 206	-5 278 802	664 597
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.6	2 906 649	2 688 302	218 347
<b>Résultat d'exploitation</b>		<b>6 916 319</b>	<b>5 350 284</b>	<b>1 566 035</b>
Gains ou pertes nets sur autres actifs		12 366	-	12 366
Éléments extraordinaires (Produits)		0	0	0
Éléments extraordinaires (Charges)		0	0	0
Résultat avant impôt		6 928 685	5 350 284	1 578 401
Impôts sur les résultats et assimilés	4.7	-1 791 356	-1 330 203	-461 152
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>		<b>5 137 029</b>	<b>4 020 080</b>	<b>1 116 949</b>



**ACTIF**

		Unité:000 DZD		
LIBELLÉ	NOTE	2016	2015	VARIATION
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	68 754 739	50 025 382	18 729 357
Actifs financiers détenus à des fins de transaction		0	0	0
Actifs financiers disponibles à la vente		17 042 720	5 512 278	11 530 443
Prêts et créances sur les institutions financières	2.2	7 758 694	31 137 804	-23 379 110
Prêts et créances sur la clientèle	2.3	194 654 500	154 750 493	39 904 007
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		0	0	0
Impôts courants - Actif		2 196 398	1 544 657	651 741
Impôts différés - Actif		1 150 980	1 110 667	40 313
Autres actifs	2.4	369 162	396 288	-27 126
Comptes de régularisation - Actif	2.4	3 018 099	2 427 624	590 475
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.5	15 675	15 675	0
Immuebles de placement		0	0	0
Immobilisations corporelles	2.6	1 734 908	1 586 804	148 104
Immobilisations incorporelles	2.6	440 932	224 290	216 642
Ecart d'acquisition		0	0	0
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>		<b>297 136 807</b>	<b>248 731 962</b>	<b>48 404 845</b>

**PASSIF**

		Unité:000 DZD		
LIBELLÉ	NOTE	2016	2015	VARIATION
Banque centrale		0	0	0
Dettes envers les institutions financières	2.7	49 742	3 774	45 968
Dettes envers la clientèle	2.8	239 064 525	194 960 964	44 103 561
Dettes représentées par un titre	2.9	2 910 148	3 356 368	-446 220
Impôts courants - Passif		3 148 936	2 932 583	216 353
Impôts différés - Passif		0	0	0
Autres passifs	2.10	1 384 016	1 330 819	53 197
Comptes de régularisation - Passif	2.10	7 826 871	8 352 903	-526 032
Provisions pour risques et charges		1 089 651	941 111	148 539
Subventions d'équipement- autres subventions d'investissement		0	0	0
Fonds pour risques bancaires généraux	2.11	5 731 257	4 504 729	1 226 528
Dettes subordonnées		0	0	0
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au capital		0	0	0
Reserves	2.12	20 521 853	17 925 257	2 596 596
Ecart d'évaluation		0	0	0
Ecart de réévaluation		-186 470	7 055	-193 525
Rapport à nouveau (+/-)		0	0	0
Résultat de l'exercice		5 596 279	4 416 399	1 179 880
<b>TOTAL DU PASSIF</b>		<b>297 136 807</b>	<b>248 731 962</b>	<b>48 404 845</b>

**TABLEAU DES COMPTES DE RÉSULTAT**

		Unité:000 DZD		
LIBELLÉ	NOTE	2016	2015	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	16 124 286	13 274 039	2 850 246
Intérêts et charges assimilées	4.2	-1 121 152	-1 219 096	97 944
Commissions (produits)	4.3	3 153 534	2 792 110	361 424
Commissions (charges)	4.4	-129 440	-80 408	-49 032
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		2 586	0	2 586
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente				
Produits des autres activités		309 629	528 524	-218 895
Charges des autres activités		-785 750	-146 901	-638 849
<b>Produit net bancaire</b>		<b>17 553 692</b>	<b>15 148 269</b>	<b>2 405 424</b>
Charges générales d'exploitation	4.5	-5 476 042	-5 027 295	-448 747
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles		-542 684	-403 875	-138 810
<b>Résultat brut d'exploitation</b>		<b>11 534 966</b>	<b>9 717 099</b>	<b>1 817 867</b>
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.6	-5 147 284	-5 241 950	94 665
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.6	1 626 566	1 844 348	-217 782
<b>Résultat d'exploitation</b>		<b>8 014 247</b>	<b>6 319 498</b>	<b>1 694 750</b>
Gains ou pertes nets sur autres actifs		0	0	0
Eléments extraordinaires (Produits)		0	0	0
Eléments extraordinaires (Charges)		0	0	0
<b>Résultat avant impôt</b>		<b>8 014 247</b>	<b>6 319 498</b>	<b>1 694 750</b>
Impôts sur les résultats et assimilés	4.7	-2 417 968	-1 903 099	-514 869
<b>RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>5 596 279</b>	<b>4 416 399</b>	<b>1 179 880</b>

## الملحق رقم 03: التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري BNA



Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°1 : BILAN AU 31 décembre 2013

En milliers de DA

	NOTE	Montant	
		EXERCICE 2013	EXERCICE 2012
<b>ACTIF</b>			
1 Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux.	2-1	306 760 161	246 496 509
2 Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	174	220
3 Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	218 564 489	226 777 743
4 Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	168 432 097	279 869 347
5 Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 315 847 592	1 134 166 014
6 Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	14 032 319
7 Impôts courants - Actif	2-7	8 541 312	10 545 014
8 Impôts différés - Actif	2-7	685 352	542 826
9 Autres actifs	2-8	37 125 605	36 353 483
10 Comptes de régularisation	2-9	74 990 220	80 246 683
11 Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	17 115 360	7 753 424
12 Immeubles de placement			-
13 Immobilisations corporelles	2-11	22 778 457	23 070 561
14 Immobilisations incorporelles	2-12	257 427	225 573
15 Ecart d'acquisition			
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>		<b>2 185 130 565,00</b>	<b>2 060 079 716</b>

En milliers de DA

	note	Montant	
		EXERCICE 2013	EXERCICE 2012
<b>PASSIF</b>			
1 Banque centrale			110 841 942
2 Dettes envers les institutions financières	2-13	33 893 136,00	1 325 198 500
3 Dettes envers la clientèle	2-14	1 498 338 492,00	16 266 146
4 Dettes représentées par un titre	2-15	17 347 239,00	9 156 526
5 Impôts courants - Passif	2-16	12 044 227,00	164 757
6 Impôts différés - Passif	2-17	277 993,00	278 753 158
7 Autres passifs	2-18	288 362 078,00	85 374 798
8 Comptes de régularisation	2-19	56 272 155,00	9 059 412
9 Provisions pour risques et charges	2-20	11 440 740,00	-
10 Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements			-
11 Fonds pour risques bancaires généraux	2-21	56 400 849,00	40 612 095
12 Dettes subordonnées	2-22	14 000 000,00	14 000 000
13 Capital	09	41 600 000,00	41 600 000
14 Primes liées au capital			-
15 Réserves	2-23	98 985 363,00	86 804 864
16 Ecart d'évaluation		11 807 602,00	944 728
17 Ecart de réévaluation	2-24	14 122 289,00	14 122 289
18 Report à nouveau (+/-)	2-25	2,00	2
19 Résultat de l'exercice (+/-)	2-26	30 238 400,00	27 180 499
<b>TOTAL DU PASSIF</b>		<b>2 185 130 565,00</b>	<b>2 060 079 716</b>



Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°2 : COMPTE DE RESULTAT DE L'EXERCICE 2013

Compte de résultats en milliers de DA

	NOTES	EXERCICE	
		2013	2012
1 + Intérêts et produits assimilés	4.1	93 092 214	75 390 048
2 - Intérêts et charges assimilés	4.1 -	18 889 225	13 144 951
3 + Commissions (produits)	4.2	1 916 187	1 744 808
4 - Commissions (charges)	4.2 -	56 747	11 561
5 +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.3	12	63
6 +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4	286 386	88 954
7 + Produits des autres activités	4.5	105 074	83 205
8 - Charges des autres activités	-	2 489	-
<b>9 PRODUIT NET BANCAIRE</b>		<b>76 451 412</b>	<b>64 150 440</b>
10 - Charges générales d'exploitation	4.6 -	14 322 782	14 356 324
11 - Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.7 -	1 227 432	1 184 170
<b>12 RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>60 901 198</b>	<b>48 609 946</b>
13 - Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.8 -	34 880 930	20 899 748
14 + Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.9	16 233 068	8 561 795
<b>15 RESULTAT D'EXPLOITATION</b>		<b>42 253 336</b>	<b>36 271 993</b>
16 +/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.10		
17 + Eléments extraordinaires (produits)	4.11		
18 - Eléments extraordinaires (charges)	4.11		
<b>19 RESULTAT AVANT IMPOT</b>			<b>36 271 993</b>
20 - Impôts sur les résultats et assimilés	4.12 -	12 044 226	9 156 526
Impôts différés sur résultat	4.13	29 290	65 031
<b>RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>4.14</b>	<b>30 238 400</b>	<b>27 180 498</b>

## Bilan au 31 décembre 2014 En milliers de Dinars

ACTIF		Déc - 14
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux.		318 233 779
Actifs financiers détenus à des fins de transaction		212
Actifs financiers disponibles à la vente		230 569 742
Prêts et créances sur les institutions financières		55 145 087
Prêts et créances sur la clientèle		1 831 665 625
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		14 032 319
Impôts courants - Actif		12 678 581
Impôts différés - Actif		643 381
Autres actifs		39 924 437
Comptes de régularisation		77 806 314
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées		17 467 981
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles		22 190 068
Immobilisations incorporelles nettes		261 760
Ecart d'acquisition		-
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>		<b>2 620 619 286</b>
PASSIF		Déc - 14
Banque centrale		
Dettes envers les institutions financières		162 789 197
Dettes envers la clientèle		1 742 545 916
Dettes représentées par un titre		18 698 362
Impôts courants - Passif		9 958 741
Impôts différés - Passif		389 090
Autres passifs		288 693 599
Comptes de régularisation		91 192 610
Provisions pour risques et charges		23 990 196
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux		68 044 201
Dettes subordonnées		14 000 000
Capital		41 600 000
Primes liées au capital		
Réserves		106 245 349
Ecart d'évaluation		2 862 137
Ecart de réévaluation		14 122 289
Report à nouveau (+/-)		5 703 142
Résultat de l'exercice (+/-)		29 784 457
<b>TOTAL DU PASSIF</b>		<b>2 620 619 286</b>

## Compte de résultats de l'exercice 2014

En milliers de Dinars		Déc - 14
+ Intérêts et produits assimilés		111 560 106
- Intérêts et charges assimilés		-24 588 757
+ Commissions (produits)		1 785 268
- Commissions (charges)		-47 262
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		19
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente		265 133
+ Produits des autres activités		132 073
- Charges des autres activités		-
<b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>		<b>89 106 580</b>
- Charges générales d'exploitation		-15 871 056
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles		-1 325 244
<b>RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>71 910 280</b>
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables		-74 801 315
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties		42 787 301
<b>RESULTAT D'EXPLOITATION</b>		<b>39 896 266</b>
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		-153 068
<b>RESULTAT AVANT IMPOT</b>		<b>39 896 266</b>
- Impôts sur les résultats et assimilés		-9 958 741
<b>EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES</b>		<b>29 784 457</b>

## Bilan au 31 décembre 2015 En milliers de Dinars

ACTIF	Déc - 15
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	325 840 983
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	219
Actifs financiers disponibles à la vente	234 935 457
Prêts et créances sur les institutions financières	503 338 888
Prêts et créances sur la clientèle	1 515 052 812
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819
Impôts courants - Actif	9 352 557
Impôts différés - Actif	765 351
Autres actifs	29 769 699
Comptes de régularisation	44 652 322
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	19 477 640
Immeubles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	21 621 980
Immobilisations incorporelles nettes	229 492
Ecart d'acquisition	
TOTAL DE L'ACTIF	2 719 081 219
PASSIF	Déc - 15
Banque centrale	
Dettes envers les institutions financières	419 633 547
Dettes envers la clientèle	1 732 218 308
Dettes représentées par un titre	19 020 482
Impôts courants - Passif	12 143 540
Impôts différés - Passif	533 280
Autres passifs	107 120 613
Comptes de régularisation	64 619 063
Provisions pour risques et charges	33 960 614
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	91 380 217
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	131 029 808
Ecart d'évaluation	2 458 804
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 537 515
TOTAL DU PASSIF	2 719 081 219

## Compte de résultats de l'exercice 2015

En milliers de Dinars	Déc - 15
+ Intérêts et produits assimilés	140 202 778
- Intérêts et charges assimilées	-25 634 023
+ Commissions (produits)	2 060 095
- Commissions (charges)	-156 343
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	22
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	35 661
+ Produits des autres activités	153 871
- Charges des autres activités	-20 814
PRODUIT NET BANCAIRE	116 641 247
- Charges générales d'exploitation	-18 353 445
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 377 532
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	41 703 274
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-59 647 052
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4 440 056
RESULTAT D'EXPLOITATION	41 703 274
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	
RESULTAT AVANT IMPOT	41 703 274
-Impôts sur les résultats et assimilés	-12 165 759
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	29 537 515

## Bilan au 31 décembre 2016 En milliers de Dinars

ACTIF	Déc - 16
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	238
Actifs financiers disponibles à la vente	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819
Impôts courants - Actif	10 929 186
Impôts différés - Actif	715 320
Autres actifs	78 034 835
Comptes de régularisation	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	22 813 283
Immeubles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	171 517
Ecart d'acquisition	
TOTAL DE L'ACTIF	2 843 371 178
PASSIF	Déc - 16
Banque centrale	340 355 168
Dettes envers les institutions financières	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	14 245 846
Impôts courants - Passif	12 418 096
Impôts différés - Passif	535 633
Autres passifs	140 671 583
Comptes de régularisation	79 065 313
Provisions pour risques et charges	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	92 063 068
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	155 567 323
Ecart d'évaluation	-6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	31 419 896
TOTAL DU PASSIF	2 843 371 178

## Compte de résultats de l'exercice 2016

En milliers de Dinars	Déc - 16
+ Intérêts et produits assimilés	129 177 236
- Intérêts et charges assimilées	-27 955 586
+ Commissions (produits)	2 685 271
- Commissions (charges)	-81 443
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	35
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	-468 723
+ Produits des autres activités	214 322
- Charges des autres activités	-12 287
PRODUIT NET BANCAIRE	103 558 825
- Charges générales d'exploitation	-22 787 304
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 415 820
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	79 355 701
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-56 431 055
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	20 965 730
RESULTAT D'EXPLOITATION	43 890 376
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	
RESULTAT AVANT IMPOT	43 890 376
-Impôts sur les résultats et assimilés	-12 470 480
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	31 419 896

## الملحق رقم 04: التقارير السنوية للبنك الجزائري الخارجي BEA

COMPTES DE RESULTATS		U: Milliers DA
COMPTES DE RESULTATS	31/12/2010	
(+/-) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	30 978 301	
(-) INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉS	12 411 724	
(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	17 405 742	
(-) COMMISSIONS (CHARGES)	930 206	
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	212 667	
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	0	
(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	7 264 005	
(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	5 925 660	
<b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>	<b>36 003 214</b>	
(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	9 348 568	
(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	1 063 256	
<b>RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>	<b>26 191 348</b>	
(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	151 934 811	
(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	151 325 432	
<b>RÉSULTAT D'EXPLOITATION</b>	<b>25 981 969</b>	
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	4 311	
(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	0	
(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0	
<b>RÉSULTAT AVANT IMPÔTS</b>	<b>25 986 280</b>	
(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-6 417 624	
<b>RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>19 168 656</b>	

ORDRE		ACTIF	31/12/2010	U: Milliers DA
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHEQUES POSTAUX		96 114 488	
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION		13 791 161	
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE		34 793 247	
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES		1 481 962 363	
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE		434 608 274	
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE		157 891 423	
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF		16 125 697	
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF		1 035 615	
9	AUTRES ACTIFS		64 420 148	
10	COMPTES DE RÉGULARISATION		36 410 637	
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES		9 467 253	
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT		0	
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES		20 907 493	
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		138 405	
15	ÉCART D'ACQUISITION		0	
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>			<b>2 367 626 128</b>	

ORDRE		PASSIF	31/12/2010	U: Milliers DA
1	BANQUE CENTRALE		0	
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES		1 690 830	
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE		2 016 478 427	
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE		40 930 452	
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF		10 060 643	
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF		31 887	
7	AUTRES PASSIFS		63 906 801	
8	COMPTES DE RÉGULARISATION		40 325 633	
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES		5 682 976	
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS		0	
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX		10 730 400	
12	DETTES SUBORDONNÉES		25 276 520	
13	CAPITAL		24 500 000	
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL		0	
15	RÉSERVES		81 746 030	
16	ÉCART D'ÉVALUATION		95 661	
17	ÉCART DE RÉÉVALUATION		12 456 077	
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)		14 555 120	
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)		19 168 656	
<b>TOTAL DU PASSIF</b>			<b>2 367 626 128</b>	

## BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

## BILAN AU 31/12/2012 - SCF

ORDRE	ACTIF	CODIFICATION	31/12/2012	31/12/2011	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHEQUES POSTAUX	BA0100	216 259 372 297,30	118 998 989 906,49	97 860 382 390,81
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	BA0200	0,00	0,01	(0,01)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	BA0300	11 719 220,00	15 723 509 942,16	(15 711 790 722,16)
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BA0400	1 139 983 259 293,11	1 505 266 031 242,50	(365 282 771 949,39)
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	BA0500	580 656 858 621,99	564 666 803 458,62	15 990 055 163,37
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	BA0600	190 871 591 663,14	219 692 295 520,78	(28 820 703 857,64)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	BA0700	18 367 037 425,17	16 812 964 121,80	1 554 073 303,37
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	BA0800	1 351 758 513,98	1 402 935 745,21	(51 177 231,23)
9	AUTRES ACTIFS	BA0900	94 835 957 265,32	130 205 724 560,37	(35 369 767 295,05)
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	BA1000	22 219 958 439,21	20 555 152 160,74	1 664 806 278,47
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	BA1100	23 861 515 793,76	24 185 286 524,13	(323 770 730,37)
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	BA1200	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	BA1300	19 148 724 914,70	19 626 657 187,40	(477 932 272,70)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	BA1400	191 794 783,68	169 165 888,72	22 628 894,96
15	ÉCART D'ACQUISITION	BA1500	0,00	0,00	-
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>			<b>2 307 759 548 231,36</b>	<b>2 636 705 516 258,94</b>	<b>(328 945 968 027,59)</b>

ORDRE	PASSIF	CODIFICATION	31/12/2012	31/12/2011	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	BP0100	0,00	0,00	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BP0200	15 604 849 323,99	15 461 108 937,73	143 740 386,26
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	BP0300	1 846 239 125 888,33	2 182 602 958 293,12	(336 363 832 404,79)
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	BP0400	40 506 183 346,14	38 759 654 187,14	1 746 529 159,00
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	BP0500	15 037 918 974,63	12 923 926 998,45	2 113 991 976,18
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	BP0600	80 842,62	986 774,12	(905 931,50)
7	AUTRES PASSIFS	BP0700	55 211 153 325,35	82 021 982 572,72	(26 810 829 247,37)
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	BP0800	49 045 782 114,13	42 798 501 106,48	6 247 281 007,65
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	BP0900	6 279 062 165,82	6 540 905 081,33	(261 842 915,51)
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	BP1000	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	BP1100	9 417 216 183,48	9 258 109 745,05	159 106 438,43
12	DETTES SUBORDONNÉES	BP1200	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	BP1300	76 000 000 000,00	76 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	BP1400	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	BP1500	64 574 991 449,46	45 814 685 774,62	18 760 305 674,84
16	ÉCART D'ÉVALUATION	BP1600	-1 835 639,90	-25 325 762,13	23 490 122,23
17	ÉCART DE RÉÉVALUATION	BP1700	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	BP1800	14 555 119 758,25	14 555 119 758,25	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	BP1900	35 557 303 381,83	30 260 306 674,84	5 296 997 706,99
<b>TOTAL DU PASSIF</b>			<b>2 307 759 548 231,36</b>	<b>2 636 705 516 258,94</b>	<b>(328 945 968 027,59)</b>

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2012- SCF

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	CODIFICATION	31/12/2012	31/12/2011	EVOLUTION
1	(+) INTERETS ET PRODUITS ASSIMILES	CP1100	32 874 176 650,33	29 610 676 935,23	3 263 499 715,10
2	(-) INTERETS ET CHARGES ASSIMILES	CC1100	(14 757 147 501,93)	(14 685 569 114,56)	(71 578 387,37)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	CP1200	23 513 814 539,36	19 371 273 056,50	4 142 541 482,86
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	CC1200	(1 387 196 275,80)	(1 091 627 178,74)	(295 569 097,06)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DETENUS A DES FINS DE TRANSACTION	CP/CC1300	267 924 808,28	35 120 222,45	232 804 585,83
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES A LA VENTE	CP/CC1400	(35 850 235,42)	(74 057 849,84)	38 207 614,22
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITES	CP1500	9 018 149 723,06	15 017 055 936,48	(5 998 906 213,42)
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITES	CC1500	(4 984 541 823,81)	(7 565 905 667,78)	2 581 363 873,97
9	<b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>		<b>44 509 329 684,07</b>	<b>40 616 966 309,94</b>	<b>3 892 363 374,13</b>
10	(-) CHARGES GENERALES D'EXPLOITATION	CC2600	(17 226 450 981,12)	(13 211 433 648,75)	(4 015 017 332,37)
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	CC2700	(1 223 375 250,45)	(1 173 732 328,87)	(49 642 921,58)
12	<b>RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>26 059 503 652,50</b>	<b>26 231 800 332,32</b>	<b>(172 296 679,82)</b>
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	CC3800	(115 066 324 000,46)	(129 118 894 323,80)	14 052 570 323,34
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORCÉES	CP3900	136 038 222 094,74	141 974 508 960,99	(5 936 286 666,25)
15	<b>RÉSULTAT D'EXPLOITATION</b>		<b>47 031 401 746,78</b>	<b>39 087 414 969,51</b>	<b>7 943 986 777,27</b>
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	CP/CC4100	551 004,33	251 840 113,76	(251 289 109,43)
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	CP4200	-	-	-
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	CC4300	-	-	-
19	<b>RÉSULTAT AVANT IMPÔTS</b>		<b>47 031 952 751,11</b>	<b>39 339 255 083,27</b>	<b>7 692 697 667,84</b>
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	CR5000	(11 474 649 369,28)	(9 078 949 408,42)	(2 395 699 960,86)
21	<b>RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>35 557 303 381,83</b>	<b>30 260 305 674,85</b>	<b>5 296 997 706,98</b>

ORDRE	PASSIF	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0		0
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 953 504	1 135 407	818 097
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 095 068 385	1 679 475 902	415 592 483
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	42 418 435	41 838 931	579 504
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	13 250 174	10 633 807	2 616 367
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	8 485	581	7 903
7	AUTRES PASSIFS	77 179 879	55 743 696	21 436 182
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	34 156 781	33 965 873	9 344 332
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	6 188 912	8 270 157	-2 081 244
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0		0
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	18 514 668	9 070 584	6 049 482
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520	67 276 520	0
13	CAPITAL	100 000 000	100 000 000	0
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0		0
15	RÉSERVES	62 064 237	56 132 294	5 931 943
16	ECART D'ÉVALUATION	9 889 283	-43 417	779 277
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077	12 456 077	0
18	REPORT À NOUVEAU (+)	11 160 498	14 555 120	0
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+)	29 807 653	20 931 943	8 875 710
	<b>TOTAL DU PASSIF</b>	<b>2 581 393 491</b>	<b>2 111 443 454</b>	<b>469 950 037</b>

## LE BILAN DE LA BANQUE EN 2014

BILAN AU 31/12/2014 - SCF		Unité: Milliers de DA		
ORDRE	ACTIF	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	517 009 936	390 351 461	126 155 536
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	18 795 666	0	18 795 666
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	32 236 411	9 342 970	22 893 441
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	753 788 693	643 242 640	108 730 816
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	877 652 593	751 291 690	117 289 888
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	259 323 153	177 174 152	80 638 023
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	13 830 575	20 132 039	-6 301 464
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 134 525	1 375 124	-240 599
9	AUTRES ACTIFS	62 861 985	69 050 254	1 348 901
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	3 943 606	8 995 651	310 953
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	22 492 525	21 592 283	900 242
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0	0	0
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	18 090 156	18 695 843	-605 688
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	233 665	199 346	34 319
15	ECART D'ACQUISITION	0	0	0
	<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>	<b>2 581 393 491</b>	<b>2 111 443 454</b>	<b>469 950 036</b>

## Le Bilan de la Banque en 2016

N°	ACTIF	31/12/2016	31/12/2015	VARIATION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	458 780 715 263,71	365 814 996 127,37	92 965 719 136,33
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	46 102 921 604,62	75 977 416 237,67	(29 874 494 633,05)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	88 120 803 157,19	24 564 952 630,24	63 555 850 526,95
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	90 583 911 657,68	518 947 756 822,39	(428 363 845 164,71)
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 589 151 710 206,70	1 234 797 639 435,82	354 354 070 770,88
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	236 805 268 019,32	251 291 422 928,43	(14 486 154 909,11)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	13 271 543 605,26	11 511 947 904,03	1 759 595 701,23
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 191 164 618,25	1 047 199 011,06	143 965 607,19
9	AUTRES ACTIFS	1 719 819 546,34	72 080 078 469,85	(70 360 258 923,51)
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	5 522 461 865,20	4 013 914 090,34	1 508 547 774,87
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	25 166 513 952,22	24 915 995 356,59	250 518 595,63
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 286 738 035,80	17 568 937 660,87	(282 199 625,07)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	302 616 949,37	279 362 028,38	23 254 920,99
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	-
	<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>	<b>2 574 006 188 481,65</b>	<b>2 602 811 618 703,04</b>	<b>-28 805 430 221,39</b>

N°	PASSIF	31/12/2016	31/12/2015	VARIATION
1	BANQUE CENTRALE	55 161 600 000,00	0,00	55 161 600 000,00
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	20 728 868 885,73	1 655 980 034,31	19 072 888 851,42
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	1 992 943 041 699,63	2 074 079 456 466,09	(81 136 414 766,45)
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	38 033 422 593,89	43 629 430 673,16	(5 596 008 079,27)
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	14 699 315 474,80	15 371 993 030,97	(672 677 556,16)
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	5 754 838,27	2 766 767,39	2 988 070,88
7	AUTRES PASSIFS	28 835 611 685,26	94 751 560 067,87	(65 915 948 382,61)
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	56 892 536 211,70	31 958 249 295,09	24 934 286 916,61
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 396 474 091,85	4 890 667 049,49	505 807 042,36
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	29 314 631 911,56	22 873 741 238,70	6 440 890 672,86
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	100 000 000 000,00	50 000 000 000,00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	43 790 555 375,07	76 871 890 294,50	(33 081 334 919,43)
16	ÉCART D'ÉVALUATION	12 738 867 889,47	12 414 124 056,48	324 743 832,99
17	ÉCART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	34 572 413 175,99	33 418 665 080,57	1 153 748 095,42
	<b>TOTAL PASSIF</b>	<b>2 574 006 188 481,65</b>	<b>2 602 811 618 703,04</b>	<b>-28 805 430 221,39</b>

## COMPTES DE RÉSULTATS AU 31/12/2016-SCF

CHIFFRE	COMPTES DE RÉSULTATS	31/12/2016	31/12/2015	ÉVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	49 790 000 242,97	42 478 997 168,07	4 380 999 170,88
2	(-) INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉS	-15 909 026 497,58	-18 939 839 422,95	1 120 502 943,50
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	43 566 559 974,38	39 295 400 091,09	38 231 983 780,61
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	-1 827 383 181,66	-1 453 805 520,94	-666 167 866,34
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	1 393 501 667,99	725 351 916,63	1 148 326 520,24
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	-88 184 954,53	20 795 047,45	-88 145 520,70
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	19 467 571 126,96	53 089 328 091,90	-7 623 101 138,42
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	-9 116 556 076,22	-6 440 462 996,41	-9 398 934 038,34
9	PRODUIT NET BANCAIRE	87 266 940 351,31	69 373 769 234,69	21 603 323 085,51
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	-12 261 685 541,11	-15 554 386 404,97	-337 844 873,74
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	-1 152 105 096,13	-1 136 916 591,83	20 454 476,04
12	RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	73 853 150 114,07	52 682 466 238,09	21 585 931 307,83
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCUPÉRABLES	-28 256 120 022,65	-8 510 055 069,80	-19 734 562 591,70
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES ANCIENNES	245 517 563,96	1 478 849 936,04	-5 200 323 835,43
15	RÉSULTAT D'EXPLOITATION	45 842 148 655,38	45 651 261 154,33	351 026 720,60
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	21 577 850,00	4 176 418,88	-15 826 587,83
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	0,00	0,00	-
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0,00	0,00	-
19	RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	45 869 726 505,38	45 855 837 574,21	325 110 122,77
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-11 291 313 320,39	-12 438 772 483,64	504 517 221,42
21	RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	34 572 413 175,99	33 418 665 080,57	829 627 344,51

# الفهرس

الصفحة	قائمة الفهرس
II	إهداء
III	شكر
IV	الملخص
V	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الرموز والاختصارات
IX	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
<b>الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية</b>	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
3	المطلب الأول: المنافسة والمنافسة البنكية
4	الفرع الأول: المنافسة
4	الفرع الثاني: المنافسة البنكية
4	المطلب الثاني: أنواع المنافسة البنكية وأدواتها
4	الفرع الأول: أنواع المنافسة البنكية
6	الفرع الثاني: أدوات المنافسة البنكية
8	المطلب الثالث: وسائل تحليل وقياس المنافسة البنكية



9	الفرع الأول: نماذج تحليل وقياس المنافسة
16	الفرع الثاني: قياس المنافسة بإستخدام النسب المالية
21	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية
21	المطلب الأول: دراسات التي لها علاقة بالدراسة الحالية
25	المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة
26	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
28	تمهيد
29	المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
29	المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة
29	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
30	المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها ومناقشتها
30	المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة الميدانية
35	المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها
35	الفرع الأول : تحليل نتائج الدراسة الميدانية
38	الفرع الثاني: تفسير ومناقشة نتائج الدراسة
39	خلاصة الفصل
40	خاتمة
43	المصادر والمراجع
46	الملاحق
58	الفهرس

